الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/36/376
25 September 1981
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/
SPANISH

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٥٧ من جدول الاعمال

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٣
ثانيا - الردود الواردة من الحكومات ٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٥
اثيوبيا ٩
اسبانيا ١٣
اكوادور ١٥
الامارات العربية المتحدة ١٩
ايطاليا ٢٠
بنغلاديش ٢١
بنن ٢٤
توفالو ٢٤
الجمهورية الدومينيكية ٢٤
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ٢٥
رواندا ٢٦

81-21437

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابـع)

	الصفحـة
رومانيـا	٢٨
سانت فنست وجزر فريناد ين	٣٤
العـراق	٣٤
غينيا الاستوائية	٣٤
فرنسـا	٣٥
قـطـر	٣٦
كوبـا	٣٨
كوسـتاريكا	٤٠
المكسـيك	٤١
اليمـن	٤٢
يوغوسلافيا	٤٥
اليونـان	٤٨
ثالثا ـ الردود الواردة من الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى .	٥٠
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٥٠
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٥٠
جامعة الأمم المتحدة	٥٠
منظمة العمل الدولية	٥٢
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٥٣
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٥٧
منظمة الطيران المدني الدولية	٦١
البنك الدولـي	٦٢
صندوق النقد الدولي	٦٢
الاتحاد البريدى العالمي	٦٣
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٦٣
مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة	٦٤

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة ، في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، القرار ٣٤/٩٩ المعنون " تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول " ، الذى ينص منطوقه على مايلي :

" ان الجمعية العامة ،

. . .

١ - تطلب الى جميع الدول أن تقوم ، في سبيل صيانة السلم والامن الدوليين ، بتعزيز حسن الجوار في علاقاتها مع الدول الاخرى ؛

٢ - تؤكد أن حسن الجوار يتمشى مع مقاصد الامم المتحدة ويقوم على اساس المراعاة التامة للمبادئ التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة ، واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (١) ، وكذلك نبذ أى تصرفات ترمي الى اقامة مناطق نفوذ او سيطرة ؛

٣ - تعتقد أنه من الضرورى دراسة مسألة حسن الجوار بغية تعزيز مضمونه وزيادة تطويره ، وكذلك الطرق والوسائل التي تزيد من فعاليته ؛

٤ - تدعو الحكومات الى أن تنقل الى الأمين العام آراءها واقتراحاتها بشأن حسن الجوار ، وكذلك بشأن طرق ووسائل تعزيزه ، بغية منع المنازعات وزيادة الثقة فيما بين الدول ولا سيما المتجاورة ؛

٥ - تدعو أجهزة الامم المتحدة وهيئاتها وبرامجها ، وكذلك الوكالات المتخصصة ، كل في ميدان اختصاصه ، الى أن تعلم الامين العام بنواحي أنشطتها المتصلة بتنمية علاقات حسن الجوار بين الدول ؛

٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تقريرا يتضمن الردود والمعلومات الواردة وفقا للفقرتين ٤ و ٥ أعلاه ؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين بندا بعنوان " تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول " .

٢ - وعملا بهذا القرار ، قام الأمين العام في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٠ بتوجيه مذكرة الى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة ناقلا نص القرار وطالبا آراءهم واقتراحاتهم بشأن حسن الجوار وكذلك بشأن طرق ووسائل تعزيزه . وعلاوة على هذا ، قام وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن بتوجيه رسالة في نفس التاريخ الى رؤساء

---

(١) قرار الجمعية العامة ٢١٢٥ (د-٢٠) ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

الوكالات المتخصصة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائـــي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومجلس الاغذية العالمـي ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وجامعة الامم المتحـدة طالبا معلومات عن تلك النواحي من أنشطتها التي تتصل بتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول .

٣ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، وصلت ردود من ٢٤ دولة و ١٢ وكالة متخصصة وهيئـات أخرى تابعة للامم المتحدة تحتوى على آراء واقتراحات ومعلومات من هذا القبيل . وقد أورد الجـزء الأكبر من هذه الرسائل في الفرعين ثانيـا وثالثا أدناه . أما الردود التي قد تصل فيما بعـــد فسيتم نشرها كاضافات على التقـرير الحالي .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨١]

١ - ان تدعيم السلم والأمن الدوليين وانماء التعاون وعلاقات حسن الجوار بين جميع الدول ، ما زالا ، كما كانا في الماضي هما المبدأ الذي تسترشد به السياسة الخارجية للدولة السوفياتية . وسعيا الى بلوغ هذه الغايات النبيلة قدم المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي اقتراحات بناءة وشاملة لتحسين المناخ الدولي تحسينا جذريا . وسيسهم تطبيق هذه الاقتراحات ليس في ابعاد خطر الحرب وتعزيز الأمن الدولي فقط ، بل أيضا في تشجيع التعاون الخصيب بين جميع الدول لأداء المهام السليمة التي تواجه كل شعب وتواجه الانسانية كلها .

٢ - ان علاقات حسن الجوار والتعاون تعتبر جزءا مكملا "للتعايش السلمي" بين الدول ، الذي بث لينين فكرته عند فجر ميلاد الدولة السوفياتية .

٣ - لقد شاعت اليوم الأفكار اللينينية عن "التعايش السلمي" في اللغة القانونية الدولية . وأصبح اكثر من ١٥٠ دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة تعلن رسميا ، من خلال ميثاق الأمم المتحدة أنها مصممة على أخذ نفسها "بالتسامح ، وأن تعيش معا في سلام وحسن جوار" . وقد وردت أفكار حسن الجوار في صكوك دولية ذات أهمية منها في جملة صكوك أخرى ، اعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها ، واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، واعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي . وجميع هذه الصكوك قد أعدت واعتمدت بمبادرة من الاتحاد السوفياتي ودول أخرى اشتراكية . ولا شك أن صياغة وابرام المعاهدة العالمية المعنية بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية التي قدم الاتحاد السوفياتي مشروعها . سيساعد على انماء وتعزيز علاقات حسن الجوار .

٤ - ولقد جدد الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية في أوروبا بتوقيعها عام ١٩٧٢ ، الاعلان بشأن السلم والأمن والتعاون في أوربا تأكيد نظرية البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بانماء علاقات حسن الجوار مع الدول الأوروبية وهو الاعلان الذي ورد فيه بصفة خاصة : " ينبغي أن تنمو علاقات حسن الجوار بين الدول الأوروبية على أساس مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية ، والمساواة في الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصلحة المتبادلة . وينبغي أن يصير هذا الأسلوب صفة لازمة في السياسة المتصلة بالعلاقات بين دول أوربا وعاملا ثابتا في

Digitized by UNOG Library

حياة كل الشعوب الأوروبية ، وأن يساعد على انماء علاقات حسن الجوار والتفاهم بين دول مختلف أجزاء أوروبا . ولا غنى عن العمل في سبيل تغيير العلاقات بين الدول الأوروبية للقضاء على تقسيم القارة الى تجمّعات سياسية عسكرية " .

٥ - ويساند الاتحاد السوفياتي كفاح الشعوب الأوروبية في سبيل اشاعة السلم في أوروبا ، وكما أكّد السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ورئيس مجلس رئاسة السوفيت الأعلى باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ليونيد برجينيف ، في رسالة الترحيب بالمشتركين في " مسيرة السلم في ١٩٨١ " ، ان بلدنا يعمل في سبيل تحويل مجموع القارة الأوروبية الى منطقة سلم وأمن وحسن جوار .

٦ - ويكمن أحد العناصر الهامة لتعزيز علاقات حسن الجوار في أوروبا وفي العالم كله في وشائج الصداقة المتينة التي تربط الاتحاد السوفياتي مع البلدان الاشتراكية . والعلاقات بين دول المجتمع الاشتراكي وهي نوع جديد من العلاقات ترتبط بطبيعة نظامها الاجتماعي نفسه .

٧ - ولقد ساعد ، الى حد كبير ، على تنمية علاقات حسن الجوار بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبين الدول الاشتراكية ، معاهدات الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة التي تنادى باقامة شبكة واسعة من العلاقات المتبادلة القائمة على مبادئ الأممية الاشتراكية والوحدة والصداقة والتضامن الأخوى والمساعدة المتبادلة التي برهنت على فعاليتها . ويتضمن أحد الأحكام الهامة في هذه المعاهدات الالتزام بتعزيز علاقات حسن الجوار والصداقة ، وفي هذا استجابة للمصالح الأساسية لشعوب هذه البلدان . وقد نصت معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا ، المعقودة في ١٩٧٠ ، على التزام الطرفين بـ " العمل المشترك لتحسين الظروف وضمان السلم في اوروبا ، وتعزيز وتنمية التعاون بين الدول الأوروبية واقامة علاقات حسن جوار بين هذه البلدان " .

٨ - وكذلك نصت المعاهدة المعقودة مع بلغاريا عام ١٩٦٧ على أن " الطرفين سينفذان تدابير تستهدف اقامة علاقات حسن الجوار وتنمية التفاهم والتعاون في شبه الجزيرة البلقانية وفي منطقة البحر الأسود " .

٩ - وفي الاعلان السوفياتي الهنغاري المشترك لعام ١٩٧٩ بشأن انماء الصداقة الأخوية والتعاون في جميع المجالات ، أبدى الطرفان تأييدهما لتعزيز السلم وحسن الجوار والتعاون بين البلقانيين .

١٠ - وبموجب معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ورومانيا ، التزم الطرفان بـ " اتخاذ التدابير اللازمة لاقامة علاقات حسن الجوار وتعزيز التفاهم والتعاون في شبه جزيرة البلقان وفي منطقة البحر الأسود " .

١١ - ويعمل الاتحاد السوفياتي باطراد على تعزيز أسس حسن الجوار في العلاقات الثنائية مع كل الدول الأوروبية .

Digitized by UNOG Library

١٢ - من ذلك أن العلاقات السوفياتية - الفنلندية تنمو على أساس من الصداقة وحسن الجوار . وقد نص البروتوكول المعقود في ١٩٧٠ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية فنلندا الخاص بتمديد معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة الموقع عام ١٩٤٨ ، على رغبة الطرفين المخلصة في تعميق وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار والثقة المتبادلة بين البلدين .

١٣ - وفي الاعلان المشترك الذى وقعه الاتحاد السوفياتي وجمهورية المانيا الاتحادية في ٦ ايار/مايو ١٩٧٨ ، أعرب الطرفان عن رغبتهما في العمل على جعل الأجيال القادمة تستفيد هي أيضا ، على أساس دائم ، من علاقات حسن الجوار ومن تعاون مزدهر تماما .

١٤ - وفي البرنامج الذى يستهدف انماء التعاون بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا من أجل الانفراج والسلم ، الموقع في نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، عبّر الطرفان عن اقتناعهما بأن " سياسة الانفراج تمثل الطريق الوحيد الذى يسمح بضمان السلم وباقامة علاقات حسن جوار ووفاق وتعاون بين الدول " .

١٥ - وأشير في الاعلان السوفياتي - اليوناني ، المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ، الى ضرورة اتباع سياسة صداقة وحسن جوار وتعايش سلمي وتعاون لمنفعة الطرفين .

١٦ - وفي نيسان/ابريل ١٩٧٢ وقع الاعلان الخاص بمبادئ علاقات حسن الجوار بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية التركية ، وفيه أعلن الطرفان عن رغبتهما في انماء " علاقات حسن الجوار والتعاون القائم على ثقة حقيقية " . ورغبة وجود الطرفان تأكيد لبلديهما في زيادة تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون الودى ، وفقا لمبادئ المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة ، وذلك في الوثيقة السياسية الخاصة بمبادئ حسن الجوار والتعاون الودى بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتركيا الموقعة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٨ . ويعتبر الحكم الوارد في كل من الاعلان والوثيقة السياسية ، الخاص باحترام الدولتين ، في علاقاتهما المتبادلة ، لمبدأ رفض وضع أرضهما تحت تصرف من يريد الاعتداء على دول أخرى أو القيام بأنشطة تخريبية ضدها ، مساهمة هامة في تنمية وتعزيز علاقات حسن الجوار .

١٧ - يبذل الاتحاد السوفياتي جهده باخلاص للمحافظة على علاقات صداقة وحسن جوار مع بلدان آسيا ، كما تشهد على ذلك بطريقة واضحة معاهدة السلام والصداقة والتعاون الموقعة عام ١٩٧١ بين الاتحاد السوفياتي والهند ، والتي يلتزم الطرفان بمقتضي شروطها "بالاستمرار في تنمية وتعزيز علاقات الصداقة المخلصة وحسن الجوار والتعاون في جميع المجالات التي ربطتهما من قبل " ، على أساس مبادئ مقبولة عالميا مثل احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة .

Digitized by UNOG Library

١٨ - وكذلك أرسيت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وأفغانستان بروح من حسن الجوار والاحترام والفهم المتبادلين . وفي عام ١٩٧٨ ، عقدت معاهدة الصداقة وعلاقات حسن الجوار والتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، مؤكدة اخلاص الطرفين لأهداف ومبادئ المعاهدتين السوفياتيتين - الافغانيتين المعقودتين في عامي ١٩٢١ ، ١٩٣١ واللتين أرستا قواعد العلاقات الودية بين الشعبين السوفياتي والأفغاني .

١٩ - أما سياسة الاتحاد السوفياتي نحو ايران فهي سياسة صداقة مخلصة وحسن جوار كما ذكر في برقية الترحيب الموجهة في نيسان/ابريل ١٩٧٩ من ليونيد برجينيف سكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفييت الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الى آية الله الخميني بمناسبة اعلان الجمهورية الاسلامية في ايران .

٢٠ - ان الاتحاد السوفياتي الذى يولي أهمية كبرى لتحسين المناخ السياسي في آسيا وفي منطقة المحيط الهادى وتحويلها الى منطقة سلام وحسن جوار ، يساند اقتراح جمهورية منغوليا الشعبية بعقد اتفاقية عدم الاعتداء وعدم استعمال القوة في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادىء .

٢١ - وكذلك تنص معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الموقعة عام ١٩٦١ على مبدأ حسن الجوار . وتذكر فيها بصفة خاصة أن " تعزيز الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يستجيب للمصالح الحيوية لشعبي الدولتين " .

٢٢ - ان الاتحاد السوفياتي ، الذى ما فتئ يبحث عن اقامة علاقات حسن جوار مع جمهورية الصين الشعبية ، قد وجه مرارا وتكرارا اقتراحات في هذا الصدد الى الحكومة الصينية ، ولكن هذه الاقتراحات لم تحدث لسوء الحظ أى رد فعل ايجابي الى الآن من جانبها . ولقد قيل على منبر المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي أن هذه المقترحات ما زالت قائمة ، " كما أن مشاعر الاحترام والصداقة التي نكنها للشعب الصيني لا تزال بدون تغيير " .

٢٣ - ان الاتحاد السوفياتي الذى يولي أهمية كبرى لمبدأ حسن الجوار في العلاقات مع اليابان ، أبلغ هذا الأخير ، في شباط/فبراير ١٩٧٨ ، مشروع معاهدة بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون بين الدولتين . وتنص هذه الوثيقة على أن الطرفين المتعاقدين " سيعملان على انماء وتعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون المفيد للطرفين على أساس التعايش السلمي " .

٢٤ - وتكتسب سياسة التعايش السلمي للدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة واقامة علاقات حسن جوار صادقة على هذه الأسس طابعا يتسم بأهمية خاصة في الوقت الراهن الذى يتميز بالتفاقم الخطير للموقف الدولي وزيادة التوتر في العلاقات بين الدول والاسراع في سباق التسلح . وانماء

Digitized by UNOG Library

علاقات ودّية صادقة وحسن جوار مع الدول يتعارض مع السياسة التي تتبعها بعض البلدان والتي تزيد من تفاقم التوتر الدولي والتهديدات والتدخل في شؤون البلدان الأخرى وقمع لكفاح التحرير .

٢٥ - ويتدخل الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، باستمرار وبنشاط لصالح تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بين جميع الدول بصرف النظر عن نظامها الاجتماعي ، وللمحافظة على الانفراج وايقاف سباق التسلح ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين بين الدول والشعوب .

اثيوبيا

[الاصل : بالانكليزية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١]

١ - ينبع مفهوم حسن الجوار عن الاعتراف بوجود مصالح مشتركة بين الشعوب المتجاورة . وقد تطور هذا المفهوم باطراد عبر القرون ؛ وبلغ مرحلة هامة بظهور دول مستقلة ذات سيادة . وقد أدى التطور السريع للنقل والاتصال ، والتزايد المستمر للاتصالات والمبادلات والترابط بين الدول في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والمجالات الأخرى الى اضفاء مزيد من الاهمية على مفهوم حسن الجوار ، مبرزا الحاجة الى تحديد مفصّل لهذا المفهوم وللطرق التي تمكّن من صيانته وتدعيمه .

٢ - ويبرز ميثاق الامم المتحدة بشدة ما لحسن الجوار من أهمية بالغة لصيانة السلم والامن الدوليين اذ يعلن في الديباجة نفسها عن عزم شعوب الامم المتحدة على "ان تنقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب . . . وفي سبيل هذه الغايات . . . ان نأخذ انفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار" . وبالفعل فقد اتخذت الامم المتحدة ، كتعبير عملي عن هذا الاعلان ، عددا من المقررات بما في ذلك الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي (قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥)) الذي ينص في جملة امور على ان "على كل دولة واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة اخرى ، . . . وان من واجب كل دولة الامتناع عن تنظيم اعمال الحرب الاهلية او الاعمال الارهابية في دولة أخرى او التحريض عليها او المساعدة او المشاركة فيها" (الفقرة ٥) .

٣ - الا انه من المؤسف ان السياسات الامبريالية التي تقوم على القوة واملاء الارادة والسيطرة واستغلال موارد الآخرين والحنين الى الاستعمار ، والعنصرية وانتاج وتخزين ونشر الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، والبحث المحموم عن القواعد العسكرية وتوسيع القواعد

Digitized by UNOG Library

الموجودة ، ونشر قوات التدخل ، والانضمامية ، وأعمال العدوان التوسعية ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، قد تسببت في حدوث تطورات سلبية منافية لرغبة الشعوب في عدة مناطق من العالم في العيش معا في سلام وحسن جوار .

٤ - وقد أدت هذه التطورات السلبية الى زيادة تفاقم الازمات الموجودة وأدت الى اندلاع أزمات جديدة ، مما تسبب في خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات فضلا عن تشريد الملايين من البشر في كافة ارجاء العالم . ولذلك فان قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٩ الخاص بحسن الجوار بين الدول يعد ملائما وحسن التوقيت في آن واحد من حيث انه يركز الاهتمام على التطورات الجارية في اجزاء مختلفة من العالم ، والتي لها آثار سلبية على السلم والأمن الدوليين .

٥ - ان تطوير وتعزيز سياسة حسن الجوار ، التي هي اساسية لتحقيق اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، سيعتمد الى حد كبير على اتباع سياسات وطنية بناءة تعترف بالمساواة بين كل البلدان وباستقلالها وبترابطها ، ولا يمكن توطيد أركان حسن الجوار وجعله عماد السلم والامن الدوليين الا عندما تقيم كل الدول الدليل بصورة مستمرة على التزامها بمبادئ الأمم المتحدة الرئيسية وتفي بالتزاماتها الدولية وعندما تحترم مبادئ السيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول احتراما كاملا ، وعندما تدرك كل البلدان ، وخاصة البلدان المتجاورة ، فوائد التعاون وتسعى لتحقيقها وتتجنب المواجهة .

٦ - ولهذا الغرض فان اثيوبيا الاشتراكية تعمل بقوة وتصميم على تشجيع مبادئ التعايش السلمي والعلاقات الودية والتعاون مع جيرانها . وهي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن انتهاج تلك السياسة لا يشكل فقط وسيلة فعالة لتفادي اندلاع حروب غير ضرورية وباهظة الثمن ، بل ويفتح كذلك سبلا بعيدة المدى للتعاون المتبادل الفائدة والاعتماد على الذات والنمو والتنمية .

٧ - وان هذا الاعتقاد الراسخ هو الذي يوفر احدى الدعائم الاساسية لسياسة اثيوبيا الخارجية . فبرنامج الثورة الديمقراطية الوطنية الأثيوبية يعلن بصورة واضحة ان سياسة البلد الخارجية توجهها مبادئ عدم الانحياز المعروفة جيدا ، وهي احترام السلم والعدالة والمساواة والاستقلال الوطني والوحدة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . ويبرز البرنامج كذلك احترام اثيوبيا التام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ويعلن ، في جملة امور ، انه " ستتخذ كل التدابير لتعزيز الروابط والتعاون مع الدول الافريقية الشقيقة ، وبالخصوص مع الدول المجاورة . ولن يدخر اي جهد لتشجيع روح حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول " .

٨ - وبالفعل فقد بذلت جهود مكثفة واتخذت تدابير بالاشتراك مع بلدان المنطقة تشمل طائفة عريضة من المجالات ذات الأهمية المشتركة ، من بينها التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والعلمي والتقني ، فضلا عن النقل والاتصالات ، والأمن في مناطق الحدود . وقد نتج عن

Digitized by UNOG Library

الاتصالات والمشاورات المنتظمة بين اثيوبيا وكل جيرانها تقريبا على مستوى الرؤساء والوزراء والفنيين ، بل وعلى كل المستويات ، تعزيز روح حسن الجوار واقامة وتشجيع الثقة المتبادلة ، وتدعيم عزم حكومات وشعوب شمال شرقي افريقيا على اقامة سلم دائم في المنطقة وعلى خلق الجو الضرورى للتعاون السلمي على أساس مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامتها الاقليمية وحرمة حدودها ، والتسوية السلمية للمنازعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وفقا لميثاقي منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وقراراتهما فضلا عن مبادئ ومقررات حركة عدم الانحياز .

٩ - ويجرى ترسيخ اهداف السياسة المشتركة بين اثيوبيا وجيرانها وترجمتها الى اعمال ملموسة عن طريق انعقاد مؤتمرات ولجان ثنائية وثلاثية مشتركة ، بما في ذلك اللجان الاستشارية الوزارية التي تجتمع بانتظام لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق اهدافها المشتركة ، فضلا عن تقييم علاقات حسن الجوار فيما بينها وتقديم المزيد من المبادئ التوجيهية لمختلف الهيئات الفرعية المشتركة المكلفة بمهام محددة . ولا تنتهج الدول المشاركة في هذه المساعي المشتركة سياسة الباب المفتوح فحسب بل وتشجع وتستقبل بترحاب أية دولة في المنطقة ترغب في الانضمام اليها في جهودها المشتركة البناءة وفي المساهمة فيما فيه خير الجميع .

١٠ - وقد اشاد الرئيس المنتهية مدته سعادة الدكتور سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون ، في تقريره عن انشطة منظمة الوحدة الافريقية الى المؤتمر الثامن عشر لرؤساء الدول والحكومات المعقود بنيروبي ، كينيا ، في حزيران/يونيه ١٩٨١ بالجهود التي تبذلها اثيوبيا والسودان وكينيا لاقامة جسور من التعاون ولتشجيع علاقات حسن الجوار ، كما شدد على اهمية اللجنة الاستشارية الوزارية الثلاثية المشتركة التي انشأتها الدول المتجاورة الثلاث بوصفها مثالا يحتذى به . وأكد الرئيس ستيفنس كذلك على ان هذه التطورات تقيم الدليل على انه ، اذا ما توفرت حسن النية والمثابرة لدى كل الاطراف المعنية ، لا توجد مشكلة في افريقيا لا يمكن حلّها بصورة ترضي جميع الاطراف ؛ ووصف ، في هذا الصدد الرغبة التي ابدتها جيبوتي في الانضمام الى المجموعة بانها مشجعة .

١١ - واكد المؤتمر الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بدوره من جديد المعايير والمبادئ الاساسية التي يجب ان تحكم العلاقات بين الدول المتجاورة وذلك بتأييده التقرير الذى قدمته اليه لجنة المساعي الحميدة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بتطبيع العلاقات بين اثيوبيا والصومال . وان المعايير والمبادئ المعلنة في توصيات لجنة المساعي الحميدة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والتي أيدها اجتماع القمة في نيروبي تأييدا مطلقا هي نفس المعايير والمبادئ المجسدة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقراراتها ذات الصلة : الاعتراف بالسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، ومنع التخريب وحرمة الحدود التي تكون قائمة وقت الاستقلال .

Digitized by UNOG Library

١٢ - وقد سجلت اثيوبيا ، تمشيا مع سياستها القائمة على السلم والتعاون ، قبولها لتوصيات لجنة المساعي الحميدة التي أيدها مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية بوصفها الشروط الدنيا الضرورية لصيانة السلم والاستقرار على الصعيد الاقليمي . وينبع هذا الموقف المبدئي بالطبع من كون اثيوبيا تنظر الى حدودها مع جيرانها لا كخط فاصل أو خط مواجهة وانما كسبل للتعاون المثمر في مجموعة واسعة من المجالات من أجل الصالح المشترك للبلدان والشعوب المتجاورة من أجل صيانة السلم والامن والاستقرار في المنطقة .

١٣ - وتعتقد اثيوبيا اعتقادا راسخا ان القرب الجغرافي يتيح الكثير من الفرص للتعاون في العديد من المجالات ، وان هذه الفرص ينبغي ان تستخدم بصورة كاملة ليس فقط بالنظر الى الفوائد الملموسة والفورية التي تسفر عنها بالنسبة لشعوب البلدان المتجاورة وانما كذلك بالنظر الى الحاجة الى العمل على ارساء عادة اجراء مشاورات متواصلة حول مجموعة منوعة من المواضيع بغية ضمان استمرار البرامج الرامية الى تنسيق الاعمال وتوفير حافز على زيادة التعاون بين البلدان المعنية مما يسهم بصورة فعالة في صيانة السلم والامن على الصعيد الاقليمي فضلا عن التأثير بصورة ايجابية على العلاقات الدولية في مجموعها . وان الأمل في تشجيع علاقات حسن الجوار وانشاء الهيكل المؤسسي والتنظيمي الذي تسعى بواسطته البلدان النامية المتجاورة الى تكثيف التعاون الى أقصى حد ممكن وتنظيم علاقتها فيما بينها سوف يتعزز بشدة بزيادة المساعدة التقنية والمالية التي يقدمها المجتمع الدولي والتي توجه خصيصا لمثل تلك المساعي المشتركة .

١٤ - لذلك فان اثيوبيا تعتقد ان التحديد المفصل لمفهوم حسن الجوار وبلورة مختلف المعايير والطرق التي تمكّن من الحفاظ على تلك المبادئ وتدعيمها يوفر أداة مفيدة لتعزيز التعاون الاقليمي وصيانة السلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

اسبانيـــا

[الأصـــل : بالاسبانيـــة]
[١٨ حزيران/يونيـه ١٩٨١]

١ - ان عبارة " حسن الجوار " تفتقر ، من الناحية القانونية المحضة ، الى الدقـة نظـــرا لعموميتها ، ذلك أن الحالات التي تشملها مختلفة ، وهي نوعا ما غير متجانسة . ان الأمر يتعلق ، على كل حال ، بفكرة ترسخت جذورها في القانون الدولي ووردت ، بالتالي ، في ديباجـة ميثـاق الأمم المتحدة وكذلك في المادة ٧٤ منه . وفي الديباجة ، يعتبر التسامح والتعايش السلمي فـي حسن جوار من الوسائل المحددة في الميثاق من أجل تحقيق غايات الأمم المتحدة . وتنص المـادة ٧٤ على أنه يجب أن تقوم سياسة الدول الأعضاء في المنظمة ازاء الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على المبدأ العام لحسن الجوار .

٢ - على أن عمومية وغموض فكرة " حسن الجوار " لا يعرقلان مهمة تعزيزه وتطويره بل ، علـــى العكس من ذلك ، يحفزان على تحقيقه في أقرب وقت . وان الحكومة الاسبانية ترغب في المساهمة فـي هذا المجهود ، وهي تتطرق ، أولا ، الى اعتبارات عامة بشأن " حسن الجوار " ، ثم تضع جـــردا للحالات الرئيسية التي تدخل في نطاقه ، لتعرض في النهاية المبادئ الأساسية ذات الطابـــع القانوني التي يلزم ، في نظرها ، ان تنظم هذه المسألة .

٣ - وان علاقات حسن الجوار تلعب - وستلعب على نحو متزايد وبدون شك - دورا أساسيا فـي العلاقات الدولية في عصرنا هذا . وان حفظ السلم والأمن الدوليين ، وكذلك اعادتهما الى نصابهما عند تصدعهما ، مرهونان الى حد بعيد بالعلاقات الودية بين الدول ، المبنية على التسامح وحسن الجوار . لذا ، من الضروري الاضطلاع بتعزيز وتطوير علاقات حسن الجوار ، وتناول طرائق وكيفيـات قيام الدول بدورها وتطبيقها بفعالية عند تسيير شؤون الدول .

٤ - وان مهمة تشجيع علاقة حسن الجوار وتعزيز واتاحة الفرص المواتية للتعاون وللمنفعـــة المتبادلة بين الدول المتجاورة ، مازالت اليوم مأمورية مستعجلة وضرورية ومهمة مثلما كانت عندما تـم ابرازها في قرارات الجمعية العامة ١٢٣٦ (د - ١٢) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ و ١٣٠١ (د - ١٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ و ٢١٢٩ (د - ٢٠) المـؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ . ومن هنا تأتي أهمية القرار ٣٤/٩٩ المؤرخ في ١٤ كانـون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذى تطلب الجمعية العامة نفسها آراء واقتراحات الحكومات بشأنه .

٥ - وان الجهود الرامية الى تحسين العلاقات السلمية وعلاقات حسن الجوار بين الدول يجـب ان تشمل ، في جملة أمور ، المجالات القانونية والسياسية والاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافيـة . لكن الحكومة الاسبانية ترى أنه توجد ، في الوقت الراهن ، حالات ، لها صلة بفكرة حسن الجـوار ، تستلزم التفاهم والتعاون بين الدول على سبيل الأولوية . وفيما يلي قائمة استدلالية ، غير وافيـة ، لتلك الحالات :

Digitized by UNOG Library

(أ) التعاون في مكافحة الارهاب الدولي

٦ - تريد الحكومة الاسبانية ان تشير ، في الواقع ، الى الأهمية التي تعيرها لعلاقات حسن الجوار من أجل مكافحة الارهاب الدولي ، وكذلك الارهاب الذى يشكل ، مثلما ابرزته ، في الآونة الأخيرة ، اللجنة القانونية المشتركة بين البلدان الأمريكية ، تحديا على الفرد وعلى المجتمع الذى يعيش فيه ، وعلى الدولة التي ينتمي اليها وعلى المجتمع الدولي الذى هو جزء منه . ومن جهة أخرى ، تريد الحكومة الاسبانية أن تشير الى أن الارهاب ، مهما كان أصله أو كانت خواصه ، يشكل انتهاكا مفضوحا وخطيرا لحقوق الانسان .

٧ - وتطبيقا لمفهوم حسن الجوار في مجال الارهاب الدولي ، يجب على الدول ، من جهة ، ان تمتنع عن الموافقة على الأنشطة التي تنشأ داخل اقليمها والتي ترمي الى ارتكاب أعمال ارهابية في اقليم الدول المجاورة لها ؛ ومن جهة أخرى ، أن تكثف التعاون الدولي مع الدول المجاورة ، بغية استئصال الارهاب ، خاصة من الناحية المعيارية والاجرائية والادارية السياسية . وكل هذا عن طريق ابرام معاهدة ثنائية أو الاشتراك في معاهدة متعددة الأطراف .

(ب) التعاون في مجال صيانة البيئة

٨ - من المعروف ان القانون الدولي في ايامنا هذه مهتم بصيانة البيئة ومن المعلوم أيضا أن هناك امكانيات الحاق الضرر من أراضي دولة ما ببيئة دولة أخرى عن طريق مصادر تلويث جد متنوعة . وهذا ما يستلزم من الدول أن تتعاون من أجل صيانة بيئة بعضها البعض ، على أساس أن مكافحة التلوث يجب أن تشمل أيضا الحيز البحرى الخاضع لسيادة الدولة المتاخمة له أو لولايتها القضائية وكذلك الحيز المشترك مثل أعالي البحار .

(ج) التعاون في مجال نظم الحدود

٩ - ان العلاقات من كل صنف مكثفة بصفة خاصة بين المناطق أو المقاطعات الواقعة على الحدود ويلزم الدول المتاخمة للحدود ان تتعاون من أجل ايجاد الظروف المواتية لتلك العلاقات . ويجب أن تشمل تلك الظروف شتى المسائل مثل الصحة العمومية ومكافحة الأوبئة الحيوانية ومنع وقمع التهريب وغير ذلك من عمليات التهرب من الضرائب ، الخ ، وعلى الخصوص حماية مصالح عمال الحدود الذين يجب ان تمنح لهم أقصى التسهيلات والضمانات .

(د) التعاون في مجال المؤسسات الدولية العامة

١٠ - يمكن أن تتيسر الاتصالات بين مناطق الحدود ، أو بشكل أوسع الاتصالات الدولية ، عن طريق انشاء أو تشييد مؤسسات أو منشآت عامة دولية ، مثل محطات السكك الحديدية ، والمطارات ، ومراكز الشرطة والجمارك المشتركة ، والجسور ، الخ . ان الأمر يتعلق هنا ، بلا ريب ، بمسألة تشجع على حسن الجوار ، ينبغي للدول ان تتعاون فيها وأن تمنح أقصى التسهيلات .

Digitized by UNOG Library

١١ - ومن رأى الحكومة الاسبانية أن هناك مبدأين قانونيين أساسيين يجب أن ينظما علاقات حسن الجوار ، أولهما المبدأ الذى ينص على التزام الدول بالتعاون فيما بينها . أما المبدأ الثاني فهو مبدأ حسن النية . وان الجمع بين المبدأين يؤدى الى النتيجة التالية : تكون الدول ملزمة بالتعاون بحسن نية ، من قبيل حسن الجوار .

١٢ - وتجدر الملاحظة ، في الواقع ، الى أن كلا المبدأين وارد في " اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة " ، الذى اعتمدته الجمعية العامة بموجب القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٠ . وينص هذا الاعلان على التزام الدول بالتعاون فيما بينها وذلك ، في جملة أمور ، لحفظ السلم والأمن الدوليين . وان قرار الجمعية العامة الذى تعلق عليه الحكومة الاسبانية هنا (القرار ٣٤/٩٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩) يحث بالذات ، جميع الدول على تشجيع علاقات حسن الجوار مع الدول الأخرى " في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين " . ويستدل من مبنى ومعنى قرارى الجمعية العامة المذكورين أن تشجيع علاقات حسن الجوار يتطلب التعاون بين الدول .

١٣ - وبخصوص مبدأ حسن النية من حيث الوفاء بالالتزامات الدولية ، فانه وارد أيضا في اعلان عام ١٩٧٠ . ونشير الى أن ذلك الاعلان ينص على لزوم التعاون الدولي وبما أن جميع مبادئه مترابطة فيما بينها ويمكن تفسير كل منها في سياق باقي المبادئ الأخرى ، فمن الجلي أن التعاون من أجل تشجيع حسن الجوار بين الدول يجب أن يسترشد بمبدأ حسن النية .

اكوادور

[الأصل : بالاسبانية]
[١ حزيران /يونيه ١٩٨١]

١ - تولي حكومة اكوادور أهمية خاصة لجميع مشاريع الأمم المتحدة قيد النظر والتي يستهدف منها بوجه خاص تعزيز الأمن والسلم الدوليين واتاحة الاستفادة الى أقصى حد من المنظمة العالمية وأجهزتها قصد حفظ السلم او اعادته الى نصابه على أساس العدل واحترام المبادئ المكرسة في ميثاق سان فرانسيسكو وغيره من الصكوك الدولية التي تشجع على التعايش السلمي .

٢ - وان أعمال اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ استعمال القوة في العلاقات الدولية ؛ والمهام الرامية الى صياغة اعلان خاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم واعلان آخر بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وطبيعة الحال ، الدعوة الموجهة الى الحكومات من أجل ابلاغ الأمين العام عن آرائها واقتراحاتها بشأن حسن الجوار ، وكذلك بشأن طرق وكيفيات تحقيقه ، بغية منع نشوب النزاعات ومن أجل تشجيع الثقة بين الدول ، وفقا للقرار ٣٤/٩٦ الذى اتخذته الجمعية

Digitized by UNOG Library

العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، كل تلك الأشياء تعد بمثابة مبادرات لها مغزى عميق في عالمنا هذا الذى ينغصه التوتر والبلايا من كل نوع في مجال الأمن الجماعي ، وقد يتمثل ذلك في التهديد المباشر أو الاعتداء على سيادة الدول وسلامتها الاقليمية .

٣ - وان المهام السالفة الذكر ترتبط مع بعضها البعض بعلاقة حميمة وترمي ليس فقط الى تعزيز مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقة الدولية بل أيضا الى تطبيقه الفعال ، الشيء الذى سيتمخض عن التطور الايجابي لعلاقات حسن الجوار بين الدول ، وهذا فضلا عن أنه سوف يستدعي توطيد مبدأ اللجوء الى الوسائل السلمية وحدها لحل المنازعات ، وهو جانب حيوى يستوجب مساهمة الدول والأمم المتحدة بشكل أفضل وفعال .

٤ - وان علاقات حسن الجوار بين الدول تكتسي أهمية كبيرة عندما تكون هذه الدول متجاورة بحكم الموقع الجغرافي ، وتكتسب أهمية خاصة عندما يكون ذلك الجوار الطبيعي قد تأثر تاريخيا بحالات نزاع على الحدود تكون فيها احدى الدول ، مدعومة بالقوة ، قد سعت الى فرض ارادتها وجعلها فوق مبادئ العدل والحق الأساسية ، المعترف بها على الصعيدين الاقليمي والعالمي .

٥ - وان هذه الأوضاع الحدودية تستلزم الحل على سبيل الأولوية من أجل تعزيز حسن الجوار والسلم والأمن الدوليين ، كما ان ذلك الحل يجب ان يكون بالوسائل السلمية وحدها . ولابد ، من جهة أخرى ، لحل مشاكل الجوار الاقليمي تلك ، من ايجاد وتعزيز مجالات أخرى للتعاون .

٦ - ولا شك أن اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٠) سابقة وجيهة لتطوير مختلف المبادرات التي ترمي ، في الأمم المتحدة ، الى زيادة توطيد التعايش السلمي الدولي بشتى أنواعه .

٧ - وان ذلك القرار يشكل مصدرا قيما لتعميق معرفة مبادئ ومسلمات ميثاق الأمم المتحدة ؛ وهو صالح لتفسير وتطبيق تلك المبادئ الأساسية على نحو أفضل ، ولكنه في الوقت نفسه دليل مضمون لتوجيه علاقات الدول على دروب السلام الرحبة .

٨ - وليست علاقات حسن الجوار سوى علاقات الود والتعاون بين الدول التي يربط بينها بشكل أوثق الجوار الجغرافي او انتماؤها الى نظم اقليمية تأخذ بمبادئ هي بمثابة جوار عملي ، لاسيما في العصر الحالي حيث ان النقل السريع والاتصالات الالكترونية قد أدت الى ظاهرة تقلص المسافات والى المعرفة الفورية للاحداث التي تجرى في كل من بلداننا .

٩ - كذلك ، فان حسن الجوار هذا لا يمكن أن يتحقق اذا لم تتخذ الدول ، وخاصة المتجاورة منها ، قرارا واضحا ودائما يقضي بالمراعاة الدقيقة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبتطبيقها وفقا لاحكام القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المشار اليه . وفي الحقيقة ، فان حسن الجوار لا يتأتى اذا كانت الدول المتجاورة تفرط في التسلح ، على الرغم من الاعلانات الرسمية القائلة بالتمسك بمبدأ

Digitized by UNOG Library

عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، وتتمادى في سلوك يبعث على الخوف عوضا عن الود ويحمل الشعوب على اتخاذ مواقف تتنافى مع المبادئ الأساسية المنظمة للتعايش السلمي الدولي عوضا عن ايجاد الثقة بين تلك الشعوب .

١٠ - وما من موقف مسالم - وهذا أمر جوهري بالنسبة لاكوادور - الا ويستلزم تعزيزه ممارسة حسن الجوار الذي يستدعي التعاون الصادق على جميع الأصعدة وضمان عدم لجوء الدولة المجاورة ، في أي وقت من الأوقات ، الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية . وان ادانة استعمال القوة تستند الى سلسلة من الاتفاقات أفضت ، منذ التوقيع ، في باريس ، في عام ١٩٢٨ ، على الميثاق العام لنبذ الحرب ، الى ميثاق الأمم المتحدة ، الذي تأتي قاعدته الأساسية في هذا الصدد في الفقرة ٤ من مادته ٢ .

١١ - وان اكوادور ترحب بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وتتقيد به بشدة كما انها تساند بشكل جازم امكانية ووجوب تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . تلك هي سياستها الحتمية ، التي تجلت مرة أخرى في الآونة الأخيرة ، بمناسبة العدوان العسكري الذي تعرض له اقليمها والذي عرض للخطر حتى التعايش السلمي للقارة الأمريكية نفسها .

١٢ - وقد طلبت اكوادور عقد الاجتماع التشاوري التاسع عشر لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية، في شباط/فبراير ١٩٨١ ، بغية اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم وفقا للمبادئ التي تنظم تلك الهيئة المشتركة بين البلدان الأمريكية ، والتي تتفق في هذا الصدد مع مبادئ الأمم المتحدة ، لأن استمرار ذلك الوضع كان بمثابة مجازفة خطيرة بسلم القارة الأمريكية . ولقد كان ذلك الاجتماع فعالا في مساهمته في الحل السلمي للنزاع وكذلك الشأن بالنسبة للوساطة الودية التي قامت بها ، في البداية ، الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة .

١٣ - ويبدو من الواضح جدا ان من غير الممكن تعزيز مبدأ حسن الجوار بين الدول بدون مراعاة المبادئ الأخرى التي هي مصدره بالذات ومنها ، حتما ، احترام سيادة واستقلال الدول ، وهذا يعني ، في الوقت نفسه ، احترام السلامة الاقليمية للدول ، مثلما جاء في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ولزوم اللجوء الى وسائل الحل السلمي ، وفقا لاحكام القرار ٤ من المادة المذكورة .

١٤ - واذا تمسكت الدول بشكل أكيد بتلك المبادئ ، فان التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتكنولوجية ، الخ ، سيكون صالحا ومفيدا . وان هذا التعاون سيفتح ، بدوره ، الباب نحو مزيد من التفاهم ونحو التنمية المتناسقة للبلدان المجاورة . كما انه سيجعل التسلح أمرا مشكوكا فيه ويتعذر الدفاع عنه باعتباره سياسة وطنية أو دولية للدول اذ أنه يؤثر ، في المقام الأول ، في حسن الجوار نظرا لما فيه من تهديد مستتر أو مكشوف لأمن الدول المتاخمة .

Digitized by UNOG Library

١٥ - لهذا كله ، ترى حكومة اكوادور ان حسن الجوار لا يتأتى الا بسلوك دولي يخلق الثقة ويكون في خدمة التعايش السلمي .

١٦ - ومن ناحية أخرى ، من الجلي انه يمكن تعزيز علاقات حسن الجوار اذا قامت الدول ، على أساس احترام مبادئ القانون الدولي الاقليمي والعالمي ، بافساح المجال للعمليات التكاملية التي تستلزم تعاونا أكثر تعقدا وانتظاما ومراعاة للرفاهية العامة .

١٧ - ويفترض في التكامل ، في مختلف مجالاته ، وكشرط مسبق ، وجود علاقة حسن الجوار ؛ وفي الوقت ذاته ، يمكن ان يكون اداة لتشجيع وتعزيز حسن الجوار ، وذلك كلما تصرفت الدول بروح من العدالة والتفاهم تجاه المشاكل الفردية والمشتركة التي تسعى العملية التكاملية الى حلها حلا منصفا .

١٨ - ويجب أن يتحقق التعاون بين الدول المتجاورة ، وربما على نحو أشد من التعاون على الصعيد العالمي ، وفقا لكيفيات تؤدي الى تطبيق مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وسيعني هذا أن حسن الجوار سيتأكد أكثر اذا سارت العلاقات الدولية في اتجاه العدالة الاجتماعية الدولية ، ولابد لذلك من التخلي عن سياسة الاكراه الاقتصادي واقامة مناطق نفوذ ، والاستعمار والاستعمار الجديد .

١٩ - وفيما يتعلق بحسن الجوار ، فان الأمر ينطوي ، علاوة على المبادئ الآنفة الذكر ، على احترام المساواة القانونية للدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتقرير الشعوب لمصيرها والدفاع عن حقوق الانسان وتشجيعها . ان جميع هذه المبادئ تلعب دورا هاما في علاقات الجوار ، الى جانب المبادئ السالفة الذكر ، لان الجوار الجغرافي يقوي ، بحكم الواقع ، العلاقات بين الدول ذات الحدود المشتركة وهو ، بشكل متزايد ، بمثابة المحكّ فيما يخص مراعاة المبادئ المنظمة للحياة الدولية .

٢٠ - ان حسن الجوار ليس مجرد تعايش سلمي ، انه يستلزم تعايشا سلميا لا يمكن فيه لدولة ما أن تكتفي بالعيش في عزلة الى جانب الدولة الأخرى ، بل انها مدعوة الى العيش في تعاون نشيط يصلح لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويسعى فضلا عن ذلك الى تربية الشعوب على أن تكون واعية بلزوم التعايش في سلام .

٢١ - وان علاقات حسن الجوار تستوجب نوعا من الاحترام بين الدول ، يتجلى من خلال وسائط الاعلام والاتصال التي يجب أن تتحلى بأكبر قدر من الصدق والموضوعية نظرا لتأثيرها المباشر على الشعوب المجاورة ، والا يشوبها أي جفاء ولا يعتريها أي تناقض غير ضروري قد يؤدي الى خلافات غير مستحبة في المجال الدولي . وتجدر الاشارة الى أنه سوف تكون هناك محاولة للاستخدام الحصيف والودّي لتلك الوسائط ، دون المساس بحرية التعبير عن الأفكار .

٢٢ - وان هذا النوع من السلوك المتمثل في حسن الجوار يجب أن يكون مبنيا ليس فقط على مبادئ قانونية دولية بل أيضا على معايير حسن النية التي لا تتضمنها الصكوك الدولية ، وانما

Digitized by UNOG Library

يحتكم فيها الى التقييم المتبصر للمشاكل الاجتماعية السياسية المطروحة على الجيران والتي يقع على عاتق رجال الدولة والزعماء السياسيين الذين يعتمد على حماقتهم للسير بالشعوب على دروب السلام الواضحة المعالم .

٢٣ - واذا كانت اكوادور ومازالت على مر السنين مسالمة ، فان الميثاق الأساسي لاكوادور ، السارى المفعول ، يقر هذا الوضع من الناحية القانونية ، اذ تنص المادة ٣ منه على أن " الدولة الاكوادورية تتقيد بمبادئ القانون الدولي ؛ وتنادى بالمساواة القانونية بين الدول ؛ وتقترح الحل السلمي للمنازعات بين الدول وائتلاف الدول من أجل التعاون والتكامل الاقتصادى والاجتماعي لشعوبها ، خاصة مع أبناء أمريكا اللاتينية ، الذين تجمع بينهم أواصر التضامن والترابط ، والذين هم من نفس الأصل والثقافة " .

٢٤ - ولا يمكن لحسن الجوار ، الموجه بالشكل المبين في تلك الوثيقة ، الا أن يحفز الدول على التحرك نحو التضامن الدولي ، سواء كانت هناك أم لم تكن صلات تكتسي ذلك الطابع ، وذلك التحرك الذى ، ان هو لم ينطو على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، سيشجع لا محالة الايمان بحقوق الانسان الأساسية ، وبكرامة وقيمة الشخص ، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وبين الدول كبيرة وصغيرة ويخلق ، علاوة على ذلك ، " الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي " . وان هذا المعيار الجيد قد لقى التأييد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ، لأن هذا هو السبيل الوحيد للتسامح او العيش معا في سلام وحسن جوار ، وهذا من علات وجود المنظمة العالمية .

الامارات العربية المتحدة

[الأصل : بالعربية]
[٢ نيسان/أبريل ١٩٨١]

١ - ان دولة الامارات العربية المتحدة تتمتع بعلاقات طيبة مع كافة جاراتها ولا توجد أية مشاكل بينها وبين جاراتها . وقد انضمت دولة الامارات العربية المتحدة الى مجلس تعاون دول الخليج العربية وانضمامها الى هذا المجلس يهدف الى تدعيم التعاون بين هذه الدول المجاورة وتعزيز التنسيق وحسن الجوار .

٢ - من هذا المنطلق ، نرى ان وجود علاقات طيبة مع جارتنا ايران الاسلامية ضرورية . واننا اذ نؤكد على سيادتنا على جزرنا الثلاث ، طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى ، نسعى بالطرق السلمية والودية لتسوية هذا الموضوع بما يتلاءم وأهداف قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . ويحدونا كل الأمل أن تتجاوب جمهورية ايران الاسلامية معنا في سبيل تسوية هذا الموضوع بنفس الروح والهدف .

../..

Digitized by UNOG Library

ايطاليا

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨١]

١ - ان ايطاليا تدرك تمام الادراك الأهمية الجوهرية لعلاقات حسن الجوار لضمان تنمية التعاون الدولي والظروف العامة للسلم والأمن . وبناء عليه ، بنت ايطاليا سلوكها في السياسة الخارجية دوما على رغبتها الأساسية في الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الدول المجاورة .

٢ - ولقد تبين أن هذا الموقف وثيق الصلة بتحديد العلاقات مع يوغوسلافيا وبايجاد مناخ يؤدى ، بصورة محسوسة وتدريجية ، الى مزيد من التعاون ومزيد من الثقة العامة بين البلدين . ولقد مكنهما هذا المناخ من التوصل ، فيما توصلتا اليه ، الى توقيع اتفاقيات أوسيمو في عام ١٩٧٧ والى تحديد الشروط من أجل حل نزاع معقد بشأن الحدود ، وبذا تم ايجاد الأساس لأشكال من التعاون أكثر تقدما وأكثر ابداعا بين البلدين .

٣ - ان ودية العلاقات بين ايطاليا ويوغوسلافيا ومداها وشدتها تشكل ، بالنسبة لايطاليا ، مصدر رضا حقيقي . وكما هو معروف على نطاق واسع على المستوى الدولي ، فان آثارها تتجاوز الاطار المحدد للعلاقات الثنائية . انها في واقع الأمر حقيقة تكتسب دلالة محسوسة وايجابية في سبيل الاستقرار الاقليمي في أوروبا ، كما يتضح ذلك في التصريحات التي أدلى بها مؤخرا كبار الموظفين في الحكومة اليوغوسلافية .

٤ - لقد جعلت اتفاقيات أوسيمو من الممكن تحقيق عدد من الانجازات الهامة التي هي بمثابة صكوك صالحة لتعزيز علاقات حسن الجوار بالمعنى الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٩، المقترح أصلا من قبل رومانيا . ويمكن تلخيص هذه الانجازات على النحو التالي :

(أ) الاتفاقيات الرامية الى تنظيم وتسهيل تنقل الأشخاص القاطنين للمناطق المتاخمة للحدود ، ويجب الاشارة في هذا الصدد الى أن عدد نقاط العبور المفتوحة على طول الحدود بين ايطاليا ويوغوسلافيا هو أكبر بكثير ، نسبيا ، من النقاط المفتوحة على طول حدود ايطاليا مع الدول المجاورة الأخرى . ولقد أدى هذا الوضع الى تنقل شديد للأشخاص في كلا الاتجاهين ، الى حد استعملت معه ، دون أى تجاوز في المعنى ، عبارة " الحدود المفتوحة " لوصف هذه الحدود .

(ب) اتفاقيات لتسهيل الحركة عبر الحدود بالنسبة للبضائع المعدة للاستهلاك المحلي .

(ج) الاتفاقيات الرامية الى تحديد الوضع القانوني للأملاك الزراعية للرعايا الايطاليين في الأراضي اليوغوسلافية .

Digitized by UNOG Library

(د) تفاهم في مجالات اقتصاديات الطاقة المائية، والشروط القانونية لمجارى المياه ومنع التلوث في البحر الادرياتيكي .

٥ - كما ولا تزال المفاوضات جارية لانشاء نظام حماية مشترك من عواصف البرد في المنطقة المعروفة باسم غوريتسيا .

٦ - وبالاضافة الى هذا التفاهم وهذه الاتفاقات على المستوى الحكومي لابد من ذكر الاجتماعات المتكررة باطراد بين ممثلي المكاتب الحكومية المحلية لكلا البلدين التي تسهم ، في حدود صلاحياتها ، في تسهيل نهج التعاون الذى تتبعه ايطاليا ويوغوسلافيا بصورة مشتركة .

٧ - ويمكن الاستشهاد بالتطورات الأخيرة في علاقات ايطاليا بمالطة بين الأمثلة التي من المحتمل أن يكون لها تأثير ايجابي على العلاقات الدولية ككل عن طريق تعزيز علاقات حسن الجوار .

٨ - وان الاتفاقيات الايطالية المالطية المبرمة في ١٥ أيلول /سبتمبر لتؤكد عزم بلدنا الدائم على مساندة مالطة في ضمان تحقيق وضع حيادى لها واحترام هذا الوضع الذى يتجاوب مع المصالح الأساسية لكلا البلدين كوسيلة صالحة للاسهام في استقرار وأمن البحر الأبيض المتوسط .

٩ - ان الاتفاقية مع حكومة مالطة تناسب اطار السياسة العامة التي اتبعتها ايطاليا على الدوام بغية توفير مساهمة فعالة ذات مغزى في تعزيز العلاقات الودية فيما بين دول البحر الأبيض المتوسط وهي سياسة نثق بدعم تنفيذها من قبل جميع الدول المحبة للسلام .

بنغلاديش

[الأصل : بالانكليزية]
[١٧ تموز/يوليه ١٩٨١]

١ - ان مفهوم حسن الجوار قديم قدم تاريخ الحضارة الانسانية نفسها . فحتى عندما كانت المبادئ القديمة بشأن القانون الدولي واللوائح العريقة في القدم التي تحكم العلاقات الأساسية بين دولتين أو أكثر في مرحلة الصياغة ، فان العامل الذى لا يعلوه عامل آخر في صياغة تلك المبادئ كان الاقتناع بحسن الجوار بين الدول . لذلك سيبقى هذا المفهوم قوة هامة مقبولة من الجميع في تنظيم العلاقات بين دول العالم المستقلة ذات السيادة . وان الشعور اليوم بالحاجة القصوى الى الالتزام بمبدأ حسن الجوار واحترامه ، هو أكثر من أى وقت مضى ، كما أظهرت التجارب التاريخية في تطور العلاقات الدولية بما لا يدع مجالا للشك أن أمن كل أمة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين انما يتوقفان على التدابير التي تتخذها الدول المتجاورة فيما يتعلق بعلاقاتها المتبادلة .

Digitized by UNOG Library

٢ - ان أهمية مبدأ حسن الجوار بالنسبة لحفظ السلم والأمن الدوليين وبالنسبة لتعزيز العلاقات الودية بين الدول قد تم التأكيد عليها بعبارات صريحة جدا في ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على أن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة هو ضمان تمكن شعوب العالم من العيش بسلام بروح من حسن الجوار . كما جرى التأكيد على أهمية هذا المبدأ من الميثاق في اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق) ، الذى اعتمد بالاجماع .

٣ - وان وجود دول متجاورة مختلفة ذات أنظمة سياسية واجتماعية اقتصادية وثقافية متباينة يلقى على عاتق الدول جميعا مسؤولية القيام بجهود واعية لاقامة علاقات حسن جوار مبنية على روح التفاهم والتكيف والمساواة والعدالة دون التدخل ، سرا أو علانية ، في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وان أى انتهاك لما تقدم ذكره قد أدى ، في الماضي ، الى توترات ومنازعات تدهورت على الأعم الأغلب الى منازعات عسكرية مكشوفة .

٤ - ان المبدأ الرئيسي في سياسة بنغلاديش الخارجية يقوم على التزامها الدستورى الذى ينص على بناء علاقاتنا على أساس مصادقة الجميع وعدم الاضرار بأحد . ولقد سعت حكومة بنغلاديش على الدوام ، تسيرها هذه القناعة ، الى أن تساند مع جيرانها الحلول لجميع المشاكل ، المحتملة أو القائمة ، بروح من التعاون والتفاهم تقوم على مبدأ المساواة والعدالة . وكامتداد لهذه السياسة خارج نطاق بنغلاديش ، دعمت حكومة بنغلاديش بكل جوارحها روح الانفراج والتخفيف العام لحدة التوترات الدولية الذى تعكر صفوه لسوء الحظ خلال السنوات الأخيرة . وفي الوقت الذى تسعى فيه بنغلاديش الى علاقات حسن جوار مع جيرانها ، فانها تشجع في الوقت ذاته التطوير التدريجي لعملية ادخال الديمقراطية في العلاقات الدولية التي تسهل اشتراك جميع الدول ، الكبيرة أو الصغيرة ، الضعيفة أو القوية ، التي لها وزن عسكرى أو عديمة الوزن ، في جميع المؤتمرات الدولية على أساس المساواة . وكعضو في حركة عدم الانحياز ، قامت بنغلاديش منذ نشوئها بجهود منسقة في محافل مثل الأمم المتحدة ، والمؤتمر الاسلامي ، ودول الكومنولث ، وحركة عدم الانحياز في سبيل قضية السلم والأمن الدوليين وتطوير التعاون الاقتصادى والسياسي وتعميقه بين جميع دول العالم .

٥ - وقامت بنغلاديش ، منذ استقلالها ، بمبادهات مخلصة ودؤوبة لدعم علاقات متكاملة مع جميع جيرانها . وكجزء من هذا الهدف الثابت لحكومة بنغلاديش ، تباحث الرئيس السابق الراحل ضياء الرحمن مع رؤساء جميع الدول المجاورة بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المتبادل . وقد أطلق الرئيس ضياء الرحمن من خلال محادثاته الثنائية على أعلى مستوى مع قادة جميع البلدان المجاورة روحا لا يزال أثرها الصحي أوضح من أن يخفى . انها لمبادرة تاريخية تلك التي قام بهما الفقيد ضياء الرحمن بشأن مجلس جنوب آسيا للتعاون والتنمية فيما بين سبعة بلدان في جنوب آسيا . ولما يمض زمن طويل على اختتام الجلسة الاولى التي عقدت على أعلى مستوى رسمي وعلى انشاء لجان عدة على مستوى عال للقيام بمزيد من الدراسة لمجالات التعاون في ميادين مختلفة مثل الزراعة ، والطاقة الكهربائية المائية ، والتجارة ، والتبادل التجارى ، والتبادل الثقافي ، والتعاون على

Digitized by UNOG Library

مستويات أخرى . وكنتيجة لسياسة السلام والصداقة التي اتبعتها بنغلاديش بصورة فعالة في كل مجال ، فانها تسهم في قضية السلم والانفراج ، والتقدم والازدهار ، والتعاون والاستقلال الوطني في جميع أنحاء العالم .

٦ - ولقد صوتت بنغلاديش لصالح قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٩ مقتنعة بأهمية حسن الجوار الذى يمكن أن يحقق جوا من الثقة والأمن فيما بين الدول . وكما يؤكد القرار ٣٤/٩٩ ، فان الأساس في علاقات حسن الجوار هو في احترام مبادئ الاستقلال والسيادة القوميتين ، ومساواة جميع الدول بمقتضى القانون ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل المشاكل . ويشير هذا القرار على وجه التحديد الى الحاجة القصوى لحل المشاكل عن طريق الوسائل السلمية دون المس بالسلامة الاقليمية وحصانة الحدود والى احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والايفاء بالتزاماتها المنبثقة عن الميثاق دون أية محاولة لانشاء مناطق نفوذ أو سيطرة . ومما يمكن اثباته أنه في كل مرة انتهك فيها هذا المبدأ الأساسي في القانون الدولي أو جرت محاولات للتصرف دون مراعاة هذه المبادئ ، كان ينتقص من الأساس الذى يقوم عليه مبدأ حسن الجوار مما كان يؤدى الى توتر كان في الامكان تفاديه مع احتمال تحوله الى نزاع وخرق للسلم والأمن الدوليين .

٧ - وتعتقد بنغلاديش أنه يجب القيام بمزيد من الدراسة لمبدأ حسن الجوار بغية الوصول الى اتفاق بشأن وسائط محددة لتعزيزه وضمان التمسك العام الشديد به ، وكأساس لدعم السلم والتعاون والاحترام المتبادل بين جميع الأمم .

Digitized by UNOG Library

بـــــنن

[الأصـــــل : بالفرنســـــية]
[١٦ حزيران/يونيـــه ١٩٨٠]

١ — ان سياسة حسن الجوار في جميع مظاهرها جزء من الممارسات اليومية لحكومة بنن . وتشهد على ذلك العديد من الأعمال الثنائية التي انجزت مع البلدان المجاورة على صعيد التعاون والتفاهم المتبادل .

٢ — فممارسة حسن الجوار ضرورية لتدعيم روابط الثقة بين جميع الدول وخاصة الدول المجاورة .

٣ — وفيما يتعلق بالوسائل والطرق الواجب إعمالها وتعزيزها ، تحتل ممارسة عدم التدخل وعدم التداخل في الشؤون الداخلية لكل دولة من الدول المجاورة المقام الأول .

٤ — ويتعين على الجميع مراعاة هذا المبدأ . وتتمثل وسائل أخرى لإعمال هذه الممارسة في التعاون الوثيق والمتعدد الأشكال فيما بين الدول المتجاورة .

توفـــــالو

[الأصـــــل : بالانكليزيـــــة]
[١٩ حزيران/يونيـــه ١٩٨٠]

ان حكومة توفالو لتدعم دعما كاملا مبدأ حسن الجوار وترى أنه للمساعدة في منع المنازعات لابد من اظهار الاحترام المتبادل لسيادة كل بلد ، ولمؤسساته ، وللاجراءات القانونية المعمول بها فيه .

الجمهورية الدومينيكية

[الأصـــــل : بالاســـــبانية]
[٨ أيـــار/مايـــــو ١٩٨١]

١ — ان حكومة الجمهورية الدومينيكية تحترم على الدوام مبادئ حرية تقرير الشعوب لمصيرهـــا وضمان استقلالها أو استقلالها الذاتي ، وفي الوقت نفسه مبدأ حسن الجوار الذي نادى به ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك منظمة الدول الأمريكية وميثاقها التأسيسي ، هذا الى جانب تشبثهـا التام بعدم التدخـل .

../..

Digitized by UNOG Library

٢ - وان الحكومة الدومينيكية نزّاعة ، في سياستها ، الى تأكيد أواصر الود والتعاون والتآزر والتفاهم بين الشعب الدومينيكي والدول المجاورة التي تضمها منطقة الكاريبي ، حيث يقع بلدنا . كما أن السياسة المحتومة والمطلقة التي تتبعها الحكومة الدومينيكية تتمثل في دعم أهداف وبرامج الانماء والتبادل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في منطقتنا .

٣ - وقد كان هذا السلوك نافعا بشكل مناسب لحكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية التي انضمت الى اتفاقات دولية مهمة سمحت لها بتنفيذ برامج للرقي الاجتماعي الاقتصادي ، وقد كانت على الخصوص مهتمة بسلامة العناصر المكوّنة للديمقراطية والمساواة والوئام بين الدول المتجاورة وغيرها من دول قارتنا الأمريكية ، وكذلك مع بقية الدول التي تتألف منها أسرة الأمم التي تضمها الأمم المتحدة .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١]

١ - لقد دأبت الجمهورية الديمقراطية الالمانية على العمل بلا هوادة ، للحفاظ على السلم ، ووقف سباق التسلح ، والدفاع عن الانفراج . وهي تجاهد من أجل العيش في ظل حسن الجوار في سلام مع جميع الدول والشعوب . وقد قال ايريك هونيكر ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية في المانيا ، ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، أثناء المؤتمر العاشر للحزب انه : "لا ينبغي أن تباشر شعوب العالم شؤونها اليومية تحت وطأة التهديد بالحروب ، بل في جو آمن من السلم ، يصبح في نهاية الأمر هو أسلوبها الطبيعي في الحياة" .

٢ - ومن شروط ذلك استعداد جميع الدول لاحترام أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتنفيذها وانتهاج سياسة فعّالة للتعايش السلمي . وهذا هدف تعلق عليه الجمهورية الديمقراطية الالمانية أهمية خاصة في الظروف الحالية التي يزداد فيها الوضع الدولي خطورة على أيدي قوى الامبريالية والهيمنة . وان ثمة ضرورة لبذل جهود جديدة واضافية لتحاشي التهديد بالحرب ، لأن الحرب هي الانتفاء التام لسلوك حسن الجوار .

٣ - لكن سباق التسلح أيضا يضع على عاتق الشعوب والدول كثيرا من الأعباء من حيث عيشها مع بعضها في سلام ، ويقوّض امكانات التفاهم الجدي والتآزر .

٤ - لذلك ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تثني ، بغير تحفظ ، على المقترحات التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أثناء المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، من أجل مواصلة الحوار البنّاء ، ووقف سباق التسلح ، وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وتعزيز الثقة بين الدول . ولو نفذّت هذه المقترحات لكان لها أثر مفيد على تحقيق مناخ دولي أسلم وعلى زيادة تطوير علاقات حسن الجوار ، ولكانت بذلك اسهاما فعّالا في تنفيذ القرار ٣٤/٩٩ .

Digitized by UNOG Library

٥ - وان الجمهورية الد يمقراطية الا لمانية تحتفظ بعلاقات نموذ جية ، من حيث حسن الجوار ، مع الد ول الا شتراكية الشقيقة وتعمل بتصميم من أجل توسيع هذ ه الروابط المثمرة على أساس معاهد ات الصد اقة المعقود ة ، وتمشيا مع مباد ئ الد ولية الا شتراكية . وتؤمن الجمهورية الد يمقراطية الا لمانية بأن من الأهمية بمكان تطوير علاقات حسن الجوار بين الد ول ذ ات النظم الا جتماعية المختلفة ، تلك العلاقات القائمة على مباد ئ التعايش السلمي ، وكذ لك التعاون المفيد المبني على المنفعة المتباد ل . وبمقد ار ما تطبق مباد ئ ميثاق الأمم المتحد ة على العلاقات الد ولية ، يتزايد نمو حسن الجوار بين الد ول . وهذ ه هي سياسة الجمهورية الد يمقراطية الا لمانية في علاقاتها مع الد ول الأخرى .

٦ - وتقوم الجمهورية الد يمقراطية الا لمانية با يجاد نظام متعد د الأوجه للتعاون مع بلد ان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وهي تبد ى تضامنا نشيطا مع جميع الشعوب المناضلة من أجل تحريرها الوطني والا جتماعي وتؤيد الجهود المبذ ولة لا قامة نظام اقتصاد ى د ولي جد يد على أساس الحقوق المتساوية . وتسعى الجمهورية الد يمقراطية الا لمانية ، باستمرار ، الى توسيع علاقاتها مع الد ول الرأسمالية ، كما يتطلب التعايش السلمي . وهي تشعر أن تكثيف الا تصالات وعقد الا تفاقات بغية تعزيز التعاون في صالح السلم والفائد ة المتباد لة خطوتان هامتان للتغلب على سياسات المجابهة .

٧ - وترى الجمهورية الد يمقراطية الا لمانية أن اجراءات الأمم المتحد ة الرامية ، في المقام الأول ، تعزيز وتوسيع الأسس القانونية لسياسات التعايش السلمي - وهو هد ف يلتزم به هذ ا البلد بلا مراء - خطوة هامة تستطيع بها المنظمة ، ليس فقط توطيد الا نفراج ، والحد من التسلح ، واحراز تقد م في نزع السلاح ، وتشجيع التعاون على حل المشكلات الشاملة للانسانية ، بل أيضا القيام باسهام فعّال في تنمية علاقات حسن الجوار . ومن اللازم الحد من المجابهة وايجاد مناخ من الثقة المتباد لة عن طريق الا ستئناف الفورى للحوار المتوقف واجراء المفاوضات الحالية على نحو أفيد . ويتمثل الا سهام النشيط للجمهورية الد يمقراطية الا لمانية لا يجاد مثل هذ ا المناخ في وفائها بمسؤوليتها لمنع نشوب حرب ، في أى وقت ، تكون الأراضي الا لمانية مصد رها .

٨ - وستفي الجمهورية الد يمقراطية الا لمانية ، في المستقبل أيضا ، بهذ ا الا لتزام ، مع غيرها من د ول المجتمع الا شتراكي ، ومن خلال سياستها البنّاءة .

روانـــد ا

[الأصـــل : بالفرنســـية]
[٤ أيـــار/مايـــو ١٩٨١]

١ - لقد أصبحت سياسة حسن الجوار ، منذ اعلان الجمهورية الثانية في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، احد ى ثوابت السياسة الخارجية للحكومة الرواند ية . ويعلن البيان العام للحركة الثورية الوطنية للتنمية ، وهي تشكيل سياسي وحيد يضم الشعب الرواند ى بأكمله ، أن " الحركة تؤيد سياسة الا نفتاح الخارجية ، وسياسة حسن الجوار ، وعد م الا نحياز ، والحياد الا يجابي " .

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

٢ - وكذلك فقد ورد في ديباجة الدستور الجديد للجمهورية الرواندية الذى اعتمد عن طريق الاستفتاء وأصبح نافذ المفعول في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، أن " الشعب الرواندى مصمم على المساهمة في صيانة التعايش السلمي بين الدول ، وعلى تعزيز التعاون بين الشعوب ، وعلى تشييد الوحدة الافريقية " . ويشكل هذا الخيار الذى لا لبس فيه عماد السياسة الخارجية للجمهورية الثانية .

٣ - وقد بذل رئيس الدولة كافة الجهود لاقامة سياسة حسن الجوار هذه وتعزيزها . وما انفك رئيس الجمهورية الرواندية في خطبه العديدة للأمة وفي مقابلاته مع رؤساء الدول المجاورة يؤكد على ضرورة الابقاء على العلاقات الودية مع البلدان المجاورة وتحسينها مهما كلف الأمر .

٤ - ولم تكن نتيجة سياسة حسن الجوار هذه اعادة جو من السلم والأمن في المنطقة وحسب وانما أفضت أيضا الى انشاء هيئات اقليمية للتعاون الاقتصادى مثل " الاتحاد الاقتصادى لبلدان البحيرات الكبرى " الذى يضم رواندا وبوروندى وزائير ، أو " منظمة استغلال وتنمية حوض الكاجيرا " الذى يشمل رواندا وبوروندى وتنزانيا .

٥ - ومازالت الحكومة الرواندية مقتنعة بأن سياسة حسن الجوار أحسن ضمان للسلم والأمن وتشكل شرطا لا غنى عنه لدعم التعاون بين الدول وتطويره .

٦ - والحكومة الرواندية مقتنعة أيضا بأنه يتعين على جميع البلدان دعم سياسة حسن الجوار هذه التي تعتبرها أحسن السبل لتفادى الحروب ، ساخنة كانت أم باردة ، أو لتسوية المنازعات التي تنشأ بين دول متجاورة .

٧ - أما فيما يتعلق بوسائل وطرق تدعيم سياسة حسن الجوار ، فقد يكون هناك مجال لاتّباع الاستراتيجية التالية : ينبغي على كل بلد أن يجعل من حسن الجوار أحد الاتجاهات الأساسية لسياسته الخارجية ، مع زيادة وعي السكان به . كما ينبغي أن يكون الرؤساء والمرؤوسون مقتنعين بصحة هذه السياسة ، وأن تتخلص الأذهان من الأفكار البالية النابعة من قومية ضيّقة وتعترف بمزايا ترابط الدول وتسوية المنازعات عن طريق التفاوض .

٨ - وتتطلب اقامة سياسة حسن الجوار هذه تعارفا جيدا متبادلا . لذلك يجب اقامة حوار بين رؤساء الدول المتجاورة عن طريق تبادل الزيارات أو ايفاد مبعوثين خاصين . وفي ذلك ما يبعث على الأمل في التوصل الى ازالة عدم الثقة وفي وضع أسس سياسة تقوم على السلم والأمن والتعاون بين الدول ، ولا سيما الدول المتجاورة .

٩ - ويجدر أيضا تشجيع اللقاءات بين السلطات المحلية أو الاقليمية القائمة على جانبي الحدود ، اذ أنها أكثر السلطات أهلية لايجاد أو اقتراح حلول للمشاكل اليومية التي يواجهها سكان مناطق الحدود ، علما بأنه يجب عرض المنازعات التي تتجاوز حدود سلطاتها على السلطات الأعلى رتبة لكل منها .

Digitized by UNOG Library

١٠ - ويجب اعتبار ابرام الاتفاقات أو تشكيل هيئات اقليمية تتويجا لسياسة حسن الجوار هذه . وكلاهما تعبير ملموس عن روح الترابط بين الدول في تحقيق الانجازات ذات الفائدة المتبادلة .

١١ - هذه هي آراء واقتراحات الحكومة الرواندية فيما يتعلق بتطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول .

رومانيا

[الأصل : بالفرنسية]
[٦ نيسان/ابريل ١٩٨١]

أولا

١ - ان تجربة تاريخ العلاقات الدولية وسير الأحداث الحالية يشهدان بأن سلم وأمن كل شعب يتوقفان الى حد بعيد على حالة علاقاته مع جيرانه .

٢ - ومفهوما الجوار وحسن الجوار من أقدم مفاهيم العلاقات الدولية والقانون الدولي . وهما لا يقلان في عصرنا هذا آنية عما كانا عليه في قديم الزمان ، وسيظلان كذلك طالما وجدت في العالم دول ذات سيادة ومستقلة .

٣ - ان الأهمية الاستثنائية التي يكتسيها حسن الجوار في صيانة السلم والأمن الدوليين ودعم العلاقات الواسعة النطاق بين الدول يكرسها ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص ، ضمن الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ، على عزم الشعوب على " العيش معا في سلم وحسن جوار " .

٤ - وقد خلق التعايش الطويل الأمد في أقاليم متجاورة ، بالاضافة الى أواصر الصداقة والتعاون التقليدية القائمة بين الدول المتجاورة ، سلسلة من المشاكل أدت ، لعدم حلها في حينها بروح العدالة والانصاف دون أى تدخل من قبل دول أخرى ، الى حالات توتر وخلافات وتحولت الى مواجهات عسكرية معلنة .

٥ - وأورثت السيطرة الاستعمارية عددا من الدول المستقلة المتجاورة مشاكل معقّدة بصورة خاصة ، بما فيها المشاكل ذات الطابع الاقليمي التي تعرقل تعاونها السلمي وتخلق حالات توتر ، بل ومنازعات مسلحة تترتب على بعضها أشد الآثار خطورة على السلم والأمن الدوليين . وتشجع السياسة الامبريالية القائمة على القوة والأمر المفروض ، وتقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، وسياسة الكتل العسكرية ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، الشقاقات والشكوك بين الجيران باستخدامهم لأغراض استغلال الشعوب والسيطرة عليها ، وتشكل أحد عوامل افساد العلاقات بين الدول المتجاورة ، ولا سيما بين الدول التي تنتمي الى مجموعات سياسية - عسكرية متعارضة . والواقع أن عددا من المنازعات المسلحة القائمة في العالم اليوم يرجع الى الابقاء على حالات توتر ومنازعات بين الجيران في مواجهتها السياسية والعسكرية والى ظهور هذه الحالات .

Digitized by UNOG Library

٦ - والحكومة الرومانية مقتنعة بأن الدعم المتواصل لعلاقات حسن الجوار بين الدول وحل جميع المشاكل التي تنطوي عليها الحياة المشتركة وفقا لروح حسن الجوار يشكلان طريقة ناجعة لمنع المنازعات الدولية وتسوية مصادر التوتر والحرب بالوسائل السلمية ، ومن شأنهما أن تساهما في الظروف الحالية في استئناف ومواصلة سياسة السلم والانفراج والاستقلال القومي والتعاون . ان اقامة علاقات حسن الجوار بين الدول تشجع في الوقت ذاته عملية اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وتسهل مشاركة جميع الدول في الحياة الدولية ، في ظل المساواة ، وتؤكد أيضا بصورة متزايدة على دور الدول الصغيرة والمتوسطة ، والبلدان النامية وغير المنحازة ، التي يهمها أساسا تعزيز السلم والأمن الدوليين وتطوير التعاون بين جميع شعوب العالم وتكثيفه .

ثانيا

٧ - يشكل تطوير علاقات الصداقة والتفاهم المتبادلة والتعاون الواسع النطاق على أصعدة متعددة مع جميع الدول المجاورة اتجاها أساسيا في سياسة رومانيا الخارجية .

٨ - ومعاهدات الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة التي أبرمتها رومانيا مع الدول المجاورة ، والاعلانات الرسمية والبيانات المشتركة التي وقعتها رومانيا مع هذه الدول على أعلى مستوى تسجل حسن الجوار كهدف أساسي لعلاقتها فيما بينها .

٩ - والنتائج المثمرة التي حققتها اللقاءات وتبادل وجهات النظر المنتظمة بين السيد نيكولاي تشاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، وقادة الدول المجاورة ، والفرص التي اتيحت للنظر في عدد كبير من المشاكل الثنائية أو مشاكل الحياة الدولية ، تبرز الدور ذا الأهمية السياسية القصوى الذي يكتسيه الحوار المباشر والصريح على أعلى مستوى لتعميق العلاقات مع الجيران ، وايجاد أشكال ووسائل جديدة وملموسة للتعاون المثمر المتبادل ، ولتعزيز الصداقة والتفاهم ، والتقدير والاحترام المتبادلين بين الدول والشعوب المتجاورة .

١٠ - ان مثل هذه اللقاءات ، شأنها في ذلك شأن جميع الاتصالات المتعددة والدائمة على مستويات أخرى بين المسؤولين ، وكذلك انشاء هيئات عمل مشتركة ، قد سمحت بالاستخدام والاستغلال المتواصلين للامكانات المتزايدة لتعاون رومانيا مع الدول المجاورة في مجالات مختلفة ذات أهمية عامة ، ولا سيما المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية - العلمية ، وكذلك في المجالات التي يحددها التقارب الجغرافي . ويمكن على سبيل المثال الاشارة الى تحقيق أهداف مشتركة في مجالات الطاقة الكهربائية المائية والصناعة ، واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في مناطق الحدود ، والبحث في مجال الظواهر المناخية والاتقاء المشترك لآثارها الضارة ، وحماية المحاصيل الزراعية ، واتصالات السكان الذين يعيشون في مناطق الحدود وغيرها . وقد ساهمت الروابط الثقافية والعلمية المتعددة ، والتبادل المستمر للقيم الروحية أيضا ، في تعميق التعارف والاحترام المتبادلين ، وفي تعزيز الصداقة بين رومانيا والبلدان المجاورة ، وفي اثراء ثقافاتها القومية . كما شهدت علاقات الشعب الروماني مع الشعوب المجاورة ، ولها تقاليد ثرية وعريقة ، تنوعا وتطورا مستمرين .

Digitized by UNOG Library

١١- ومشيرا الى المكانة المرموقة التي يحتلها تعزيز العلاقات مع البلدان الاشتراكية المجاورة في اطار نشاط رومانيا الخارجي ، أكد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الروماني في عام ١٩٧٩ من جديد على عزم الشعب الروماني الوطيد على " بذل قصاراه ، في المستقبل أيضا ، لتوسيع علاقات حسن الجوار والتعاون والتضامن مع البلدان الاشتراكية المتجاورة " .

١٢- وتقوم علاقات حسن الجوار بين رومانيا والدول المجاورة على المراعاة الدقيقة لمبادئ القانون الدولي ، وتتفق تماما مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة . ورومانيا اذ تنتهج ، بطريقة مطابقة لمبادئها ، سياسة نشيطة تقوم على السلم والتفاهم والصداقة وتوسيع التعاون في جميع الميادين مع البلدان المجاورة ، تسهم في قضية السلم والانفراج ، والاستقلال القومي ، والتقدم ، والتعاون في العالم .

١٣- واقتناعا منها بالأهمية التي يكتسيها حسن الجوار لاقامة جو من الثقة والأمن بين الدول ، وتطوير تعاونها السلمي ، اقترحت رومانيا على الجمعية العامة اتخاذ تدابير على الصعيد الاقليمي بقصد تحسين علاقات حسن الجوار بين الدول الأوروبية ، مما أدى في عام ١٩٦٥ الى اتخاذ القرار ٢١٢٩ (د - ٢٠) بالاجماع .

١٤- وقد أيدت رومانيا على مر السنين الاقتراحات التي تقدمت بها دول أخرى بغية ايجاد ظروف ملائمة لتحسين علاقات حسن الجوار بين بلدان مختلف أنحاء العالم .

١٥- وقد اتخذت الجمعية العامة في عام ١٩٧٩ بناء على مبادرة من رومانيا ، وبتوافق الآراء ، القرار ٣٤/٩٩ الذى يؤكد على ضرورة تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول ، رأيا منها أن تعميم ممارسة حسن الجوار الطويلة الأمد وبعض قواعدها من شأنه أن يعزز العلاقات الودية والتعاون بين الدول .

ثالثا

١٦- ان علاقات حسن الجوار بين الدول تقوم وفقا للقرار ٣٤/٩٩ على أساس المراعاة التامة لمبادئ السيادة والاستقلال والتساوى في الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها ، وتسوية جميع المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، والسلامة الاقليمية وحرمة الحدود ، ومراعاة حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، والوفاء بالالتزامات المتعهد بها على الصعيد الدولي ، وكذلك رفض القيام بأى عمل يرمي الى انشاء مناطق نفوذ وسيطرة .

١٧- وكلما انتهكت المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وكلما تم اللجوء الى القوة أو الى التهديد باستخدامها ، أو الى أشكال ووسائل مختلفة للضغط لحل المشاكل التي تواجه البلدان المتجاورة ، كلما تعرض للخطر أساس حسن الجوار ذاته ، وهو الشرط الذى لابد منه لوجوده ، وأدى الوضع الى تفاقم حالات التوتر والمنازعات أو الى نشوء منازعات جديدة أخرى ، والى ظهور أشد الأوضاع خطورة على السلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

١٨- ان الحجم الهام للعلاقات بين البلدان المتجاورة وتنوع هذه العلاقات ، واتصالها الدائم ، ولا سيما في حالات تزايد الترابطات على اثر تسخير تقدم العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، تقتضي بالاضافة الى المراعاة التامة لمبادئ القانون الدولي الأساسية التي تكتسي أهمية رئيسية تطبيق قواعد السلوك المحددة لعلاقات حسن الجوار .

١٩- والممارسة التي حصلتها الدول على مر السنين في مجال الحل الايجابي للمشاكل التي ينطوي عليها كل من الجوار البرى ، والجوفي ، والمائي - جوار الأنهار ، والبحيرات ، والبحار - أو الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية أو تحقيق الأهداف الاقتصادية والصناعية وحماية البيئة ، وكذلك تفاعل بعض الظواهر الجوية قد سمحت بتبلور سلسلة من القواعد المميزة لحسن الجوار ، لها في الوقت نفسه درجة معينة من العمومية .

٢٠- ان تنوع العلاقات بين الدول المتجاورة وتطويرها الدينامي ، يثير بشكل مطّرد التكرار ، عددا كبيرا من المشاكل التي تكتسي طابعا شديد التعقد ، وهي ظاهرة ستزداد في المستقبل بسبب تطور وتعدد الأنشطة التي يمكن أن تكون لها آثار عبر الحدود القومية . ويتطلب مثل هذا التطور وضع وإعمال بعض القواعد المحددة لحسن الجوار . ان دعم هذه القواعد بروح المواظبة واثراء مضمون حسن الجوار يندرجان في اطار الجهود العامة التي ترمي الى ارساء العلاقات بين الدول على أساس المراعاة التامة لمبادئ القانون الدولي الأساسية وتطويرها التدريجي ، ومن شأنهما أن تساهما على نحو أفضل في صيانة السلم والأمن في العالم .

٢١- وترى الحكومة الرومانية أن هناك قاعدة من بين هذه القواعد تكتسي أهمية خاصة هي التزام البلدان المتجاورة بتسوية جميع مشاكل علاقاتها ، على وجه الحصر ، عن طريق المشاورات والمفاوضات المباشرة فقط وبروح من المساواة التامة والصداقة والاحترام المتبادل لالتزامها بالتعاون والتعاضد فيما بينها لسير الحياة الاقتصادية سيرا عاديا والتغلب على حالات الشدائد عند حدوث كوارث طبيعية ، وحل جميع المسائل ذات الأهمية المشتركة بالطريقة ذاتها ؛ والتزامها بتفادي استخدام وسائط الاعلام الجماهيرية لتنظيم حملات دعائية موجهة ضد الدول المجاورة ؛ وبألّا تشجع أو تؤيد عن طريق القوات المسلحة ، الأعمال التي تقوم بها مختلف الجماعات التي تعارض الحكومات الشرعية للدول المجاورة ذات السيادة والمستقلة ، وبصفة عامة ، التزامها بعدم استخدام أو السماح باستخدام اقليمها بطريقة قد تضر بالدول المجاورة .

٢٢- وينبغي أن تسمح مواصلة النظر في ممارسات الدول وبشكل موازٍ لأعمال توطيد مثل هذه القواعد باستخلاص قواعد أخرى ترتضي تطبيقا معمما . ان تسخير تقدم العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية ، واحتمالات المستقبل التي يفتحها هذا التسخير أمام تنمية الشعوب اقتصاديا واجتماعيا ، تفرض على البلدان المتجاورة مشاكل وحالات جديدة تتطلب بدورها وضع قواعد سلوك جديدة .

Digitized by UNOG Library

رابعـــا

٢٣- تود الحكومة الرومانية فيما يتعلق بالوسائل والطرق الملموسة لتعزيز وتطوير حسن الجـــوار ، التقدم بالاقتراحات التالية :

(أ) ينبغي أن يهدف الاهتمام بدعم علاقات حسن الجوار بين الدول ، في المقام الأول الى اعادة التأكيد على تمسك الأمم المتحدة بحسن الجوار بوصفه هدفا من الأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، والاعراب عن ارادة الدول في التصرف في اطار علاقاتها وفقا لروح الميثاق .

(١) وقد يكون من الضرورى أيضا أن تعيد الجمعية العامة التأكيد على الأهمية الرئيسية لمراعاة مبادئ القانون الدولي الأساسية لدعم سياسة حسن الجوار ، وأن توصـــي جميع الدول بتطبيق القواعد المحددة لحسن الجوار تطبيقـــا مستمرا في علاقاتها فيما بينهـــا .

(٢) وكذلك يعتبر من الضرورى التأكيد على التزام جميع الدول بمراعاة علاقـــات حســـن الجوار القائمة بين الدول الأخرى ، وبعدم تشجيع أعمال الفتنة بـــين البلـــدان المتجاورة أو ارتكابها ، وعدم الحث على الشقاقات والنزاعات ، ولا سيما بين البلدان المتجاورة الصغيرة والمتوسطة ، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو في الطريقة التي تنوى بها الدول المتجاورة تنظيم علاقاتها القائمة على حسن الجوار .

(٣) ويجب من جهة أخرى اعادة التأكيد على ضرورة تحديد علاقات حسن الجوار بـــين دولتين أو أكثر بحيث تتفق مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، وبحيث لا تؤدى الى انتهاك سيادة واستقلال دول أخرى ، دون مراعاة لحقها في السلم وتساويها فـــي الأمن . وينبغي لحسن الجوار تشجيع جهود تنمية الدول اقتصاديا واجتماعيـــا والحث على تعاون واسع النطاق بين جميع الدول ، بصرف النظر عن مستوى نموهـــا وعن نظامها الاجتماعي والاقتصادى .

(٤) ويمكن هكذا التأكيد على حقيقة أن سياسة الكتل العسكرية المتعارضة ، والممارسات ذات الطابع الاحتكارى ، من شأنها أن تعرقل التعاون الاقتصادى والتقنـــي - العلمي بين الدول ، وتتعارض مع علاقات حسن الجـــوار وأهدافـــه وأغراضـــه الأساســـية .

(ب) ويمكن أيضا توصية الدول بالنظر ، بحسب الظروف الخاصة بكل منها ، في امكانيـــة أن تبرم مع الدول المجاورة معاهدات صداقة وغيرها من الوثائق ذات القيمة السياسية - القانونيـــة تنص على ارادتها على عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها فيما بينها ، والامتناع عن القيام بأى عمل من أعمال التدخل في الشؤون الداخلية ، وحل جميع المنازعات بالطريقة السياسـية المتمثلة في اجراء مفاوضات . ويمكن كذلك التوصية بانشاء هيئات مشتركة للتشاور والتفاوض تثار فيها على أساس دائم المشاكل الملموسة لعلاقات الجوار . ومن شأن مثل هذه الهيئات أن تضع بالاضافـــة الـــى

Digitized by UNOG Library

المعاهدات المذكورة الاطار القانوني والمؤسسي اللازم لإعمال علاقات حسن الجوار ، ومنع نشوء المنازعات ، وتنشيط التعاون ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

(ج) ويتعيّن على الأمم المتحدة تكثيف جهودها لحث وتشجيع اهتمام الدول بمسألة انشاء مناطق سلم وتعاون في مختلف أنحاء العالم . وتحرص الحكومة الرومانية على الاعراب من جديد ، بهذا الصدد أيضا ، عن آنية اقتراحها الرامي الى تحويل منطقة البلقان الى منطقة سلم وتعاون متعدد الأشكال والى منطقة وفاق وحسن جوار . وقد أيدت رومانيا في الوقت نفسه ، ومازالت تؤيد ، الاقتراحات التي تقدمت بها دول أخرى فيما يتعلق باقامة مثل هذه المناطق في أجزاء أخرى من القارة الأوروبية أو في أنحاء أخرى من العالم .

(د) وتتمثل طريقة أخرى لتعزيز علاقات حسن الجوار في إعمال تدابير زيادة الثقة بين الدول وفض الاشتباكات العسكرية .

(١) ان وضع وتنفيذ مثل هذه التدابير ، ولا سيما بين دول تنتمي الى أحلاف سياسية عسكرية متعارضة ، قد يكون لهما أثر ايجابي على الحد من المواجهة العسكرية وعلى الانتقال الى نزع السلاح ؛ ان من شأن هذه التدابير أن تساهم في تنقية الجو السياسي على الصعيدين الاقليمي والدولي ، وفي استئناف عملية الانفراج ومتابعتها .

(٢) ويمكن في هذا الصدد دراسة انشاء مناطق مجرّدة من السلاح على الحدود الفاصلة بين الدول ، والتخلي عن المناورات العسكرية قرب الحدود ، والإخطار بالمناورات العسكرية الأخرى أو التحركات الواسعة النطاق للقوات التي تتم داخل اقليم كل دولة من الدول ، والبرهنة على الاعتدال عند تحديد النفقات العسكرية وتجميدها لحين ابرام اتفاقات تخفيض النفقات العسكرية .

(هـ) وقد يكون في وسع الأمم المتحدة ، بدراسة ممارسة جميع الدول في مجال علاقاتها القائمة على حسن الجوار ، تعريف وتحديد الطرق الملموسة التي سوّت بها الدول مختلف مشاكل علاقاتها . ومن شأن ادراج هذه الممارسات ، أي على التوالي المعايير المحددة والطرق الملموسة لتعزيز حسن الجوار ، في مجموعة متماسكة من النصوص أو في وثيقة ملائمة أن يشكل دليل سلوك قد يساعد الدول في المستقبل في المشاكل الهامة القائمة في علاقاتها فيما بينها .

(و) وانطلاقا من أحكام الميثاق ، التي تنص كما أشير في البداية ، على تصميم الدول على العيش معا في سلم وحسن جوار ، فانه ينبغي على دراسة حسن الجوار أن تحدد مدى اسهام ممارسة الدول المعمّمة في بلورة حسن الجوار كمبدأ من مبادئ القانون الدولي ، وأن تواصل توجيه عملية تدوينه .

٢٤ - والحكومة الرومانية على يقين بأن مثل هذه العملية والنتائج الايجابية التي سيتم التوصل اليها بفضل الجهود المشتركة لجميع الدول ، سيكون من شأنها أن تؤدي الى تطوير الصداقة بين البلدان المتجاورة وتشجيع تقدم جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ١٩٨١]

تقترح سانت فنسنت وجزر غرينادين ، فيما يتعلق بطرق ووسائل تعزيز الثقة بين الدول ولا سيما المتجاورة ، وجوب المراعاة الدقيقة للمبادئ التالية :

(أ) احترام حدود الآخرين واحترام عدم التدخل في شؤونهم الداخلية . ويجب التوسع في هذا كي يعني تجنب المس بالولاية القضائية الاقليمية للدولة الأخرى ؛

(ب) تجنب الادلاء ، بأي شكل من الأشكال ، بتصريحات ملتهبة ومشوهة عن عمد بشأن الأحداث في دولة اخرى ؛

(ج) تجنب اتخاذ البلد المضيف اجراءات محرجة بحق رعايا دولة أخرى بطريقة يقصد بها استفزاز أو ازعاج السلطات في تلك الدولة الأخرى ؛

(د) الحاجة الى حل المنازعات عن طريق المصالحة على مستوى وزارات الخارجية ؛

(هـ) الحاجة الى اظهار الرغبة في القيام بمساعي المصالحة بجهود تبذل لتخفيف التوتر وازالة حواجز العداء .

العراق

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠]

يعلق العراق اهمية كبيرة على تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول ويدعمه في الأمم المتحدة وخارجها ، كما يجسده الميثاق القومي الذي اعلنه سيادة الرئيس صدام حسين .

غينيا الاستوائية

[الأصل : بالاسبانية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨١]

١ - ان الجوار هو القرب الجغرافي الطبيعي الذي تعتمد عليه البلدان المتجاورة من اجل ايجاد وتشجيع وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بينها .

Digitized by UNOG Library

٢ - وترى حكومة جمهورية غينيا الاستوائية ان شعوب الأمم المتحدة قد آلت على نفسها ان تتسامح فتعيش في سلام وحسن جوار . لذا ، فقد كانت ولا تزال مستعدة لدعم علاقات حسن الجوار دعما نشيطا .

٣ - وبمقتضى احكام ميثاق الأمم المتحدة واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)) ، فان من المقاصد الاساسية التي ترمي اليها الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدولي وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول .

٤ - وان حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تقترح على جميع الدول ان تكون على اهبة للمساهمة ، في نطاق علاقاتها المتبادلة ، في توطيد دعائم السلم في العالم وتشجيع العدالة ، وكذلك من اجل ايجاد تفاهم متبادل والتشاور حول كل ما يتعلق بالحفاظ على روابط حسن الجوار ، وبأن تعارض كل عدوان مهما كان شكله ، وفقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة .

٥ - وترى حكومة جمهورية غينيا الاستوائية ان اقامة علاقة حسن الجوار والتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني ، والمحافظة عليها جميعا ، بين البلدان المتجاورة، سيساهمان في حفظ السلم والأمن الدوليين .

٦ - وترى حكومة غينيا الاستوائية ايضا ان من واجب كل حكومة ، لكي تتوصل البلدان المتجاورة الى اقامة علاقات ودية في حسن الجوار ، ان تحترم السيادة الوطنية للدول الأخرى ، وان تمسك عن كل تدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول .

٧ - ونظرا الى ان حسن الجوار من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، فان على كافة البلدان ، ولا سيما البلدان المتجاورة ، ان تسوى جميع النزاعات التي يمكن ان تنشب بينها ، وذلك بالوسائل السلمية ، خاصة عن طريق التفاوض ، وبدون اكراه من بلدان ثالثة ، وعن طريق التحكيم ، وان تلتزم بعدم اللجوء ، في علاقاتها ، الى التهديد أو القوة المسلحة .

٨ - وتحقيقا لهذه الأهداف ، وقّعت جمهورية غينيا الاستوائية على اتفاقين لحسن الجوار مع جمهورية غابون ، يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، ومع جمهورية الكاميرون المتحدة يوم ٢٦ كانون الثاني يناير ١٩٨٠ وهي الآن بصدد التفاوض من اجل التوقيع على اتفاقات من هذا القبيل مع بلدان اخرى مجاورة مثل جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية سان تومي وبرينسيبي .

فرنسا

[الأصل : بالفرنسية]
[٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨١]

١ - احاطت الحكومة الفرنسية علما ، مع الأهتمام الكبير ، بمبادرة الحكومة الرومانية التي تتعلق بتنمية حسن الجوار بين الدول وتعزيزه .

Digitized by UNOG Library

٢ - وترى الحكومة الفرنسية ، دون اقتناع منها بأن فكرة " حسن الجوار " تقابل احد مفاهيم القانون الدولي ، انه من المهم ان تتطور العلاقات الطيبة بين الدول المتجاورة . وما من جهد يبذل في هذا الاتجاه الا ويدخل في اطار ديباجة ميثاق الأمم المتحدة واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)) .

٣ - أما فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٣٤/٩٩ ، فان الحكومة الفرنسية تقترح ان تشرع اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة ، كخطوة اولى ، في احصاء المشاكل القانونية والعملية المحددة التي يطرحها الجوار ، والحلول التي طبقت عليها ، وكذلك الامكانيات الخاصة للتعاون بين الدول والسكان ، التي يتيحها الجوار . ومن شأن هذا البحث ان يسمح بتحديد المجالات التي يمكن القيام فيها بعمل جديد ، عند الاقتضاء .

قطر

[الأصل : بالعربية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨١]

تقديرا من دولة قطر لأهمية العلاقات الحسنة بين الدول الجيران ، وضرورة تعزيزها وتقويتها من اجل تدعيم الثقة وتنمية التعاون وتبادل المنافع بينها في مختلف الميادين ، وبالتالي الاسهام في صون السلام والأمن الدوليين ،

وايمانا منها بأن حسن الجوار بين الدول من شأنه ان يساعد على تجنب قيام المشاكل بينها وتسوية خلافاتها ان وجدت ، بما يتفق مع المبادئ والأهداف السامية التي ارتضتها الأمم ركيزة لتقدم البشرية فضمنتها ميثاق منظمتها العليا ،

وتعزيزا لما قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة من ضرورة العمل على تنمية وتقوية علاقات حسن الجوار ، وبحث وسائله ،وتنفيذا لقرارها ٣٤/٩٩ الصادر في هذا الصدد بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، وعلى وجه الخصوص فيما يتصل باستطلاع وجهات نظر حكومات الدول الأعضاء حول هذا الموضوع واقتراحاتها في شأن طرق ووسائل تحقيق علاقات الجوار الحسنة بما يمنع الخلافات ويوطد الثقة بينها ،

تحرص دولة قطر على ابداء رأيها في هذا الموضوع الحيوي البالغ الأهمية . ويعنيها ان توجز هذا الرأي على النحو التالي :

ترى دولة قطر ان تحقيق علاقات الجوار الحسنة يتطلب اساسا من الدول الجيران الايمان بأن قيام العلاقات الطيبة بينها هو السبيل الأمثل لتثبيت امنها واستقرارها ، وتوفير اسباب رخائها وارتقائها ، وهو هدف ينبغي على كل الدول بذل جهدها الجاهد من اجل بلوغه ، تحقيقا لمصالحها

Digitized by UNOG Library

العليا واسهاما منها في نشر روح الوئام والتعاون ومن ثم توطيد اركان السلام في ارجاء العالم . كما انها تؤمن بأن تحقيق هذا الهدف الاسمى يقتضي الالتزام بما يلي :

١ - الاحترام المتبادل للسيادة على الاقاليم البرية والبحرية والجوية .

٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وخاصة في القضايا السياسية والعقائدية والاجتماعية والاقتصادية .

٣ - العمل على تجنب اسباب المشاكل ، مع الحرص على حل الخلافات بالطرق السلمية وعدم اللجوء اطلاقا لحلها بالقوة أو التهديد بها .

٤ - العمل على دعم الثقة المتبادلة وتنمية علاقات التعاون في مختلف الميادين .

٥ - الامتثال لأحكام القانون الدولي العام ومبادئ واهداف الأمم المتحدة وقراراتها في شأن علاقات السلم بين الدول ، وضرورة التسامح فيما بينها والعيش معا في سلام .

تلك هي المبادئ العامة التي يجب ان يستلهمها سلوك الدول المتجاورة ابتغاء تحقيق علاقات حسن الجوار بينها . اما عن الطرق العملية الواجب اتباعها للمعاونة على ادراك هذه الغاية ، فترى دولة قطر انها كثيرة وتختلف بحسب ظروف الزمان والمكان وتبعا للاعتبارات القومية والايديولوجية والعلاقات التاريخية التي تربط الدول المتجاورة بعضها بالبعض الآخر . على ان اهم ما يمكن سياقه من الوسائل عموما في هذا الشأن هو ما يأتي :

١ - عقد الاتفاقيات بين الدول الجيران لتوثيق عرى التعاون بينها في اوسع نطاق ممكن من المجالات المختلفة .

٢ - تعزيز وسائل تعاونها عند تعرض اى منها لظروف طارئة أو اصابتها بكوارث طبيعية .

٣ - عقد الاتفاقيات القضائية التي تكفل المساعدة المتبادلة بين اجهزة السلطات القضائية لاستكمال اجراءاتها وتنفيذ احكامها وقراراتها تحقيقا للعدالة .

٤ - عقد الاتفاقيات الخاصة بتسلم المجرمين .

٥ - الاتفاق على تخطيط الحدود ، وتسوية الخلافات بشأنها ، وذلك وفقا للقواعد القانونية الدولية المقررة . مع مراعاة وجوب عرض الخلافات على الهيئات الدولية المختصة أو على هيئات تحكيم يتفق عليها لتأخذ العدالة مجراها في شأن هذا الموضوع البالغ الأهمية بالنسبة لقيام علاقات حسن الجوار بين الدول .

٦ - العمل على تحقيق المنافع المشتركة أو المتبادلة ، وتنظيم حقوق الارتفاق الدولية بالنسبة للانهار والطرق وغيرها من المرافق الدولية المشتركة .

٧ - تنظيم الاجتماعات واللقاءات بين المسؤولين ، وكذلك بين ممثلي التنظيمات الشعبية والمهنية لتبادل وجهات النظر في الأمور ذات الاهتمام المشترك ، وبذل الجهود المخلصة في سبيل معالجة ما قد يعتور العلاقات من فتور .

Digitized by UNOG Library

٨ - العمل على ان تلتزم اجهزة الاعلام ووسائل النشر المختلفة في كل دولة بعدم التعرض للدول المجاورة أو التحريض بشعوبها أو حكوماتها ، مع مراعاة الاحترام الواجب لحكامها ومؤسساتها الشرعية .

٩ - منع الحركات التي تقوم داخل الدول مستهدفة اثارة الفتنة أو بث القلاقل أو تهديد الوحدة الترابية أو الوطنية أو القومية للدول الجيران .

١٠ - واخيرا لا آخرا ، عقد اتفاقية عامة تسّن احكامها في ضوء النتائج التي يسفر عنها بحث الجمعية العامة لموضوع تنمية وتقوية علاقات حسن الجوار ، متضمنة سبل الحفاظ على علاقات حسن الجوار وتنميتها . وواضح ان ذلك لا يمنع من عقد اتفاقيات خاصة ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول الجيران تتضمن التزامات اكثر أو وسائل اخرى غير تلك التي تتضمنها الاتفاقية العامة ، مما تقتضيه الطبيعة الخاصة التي تربط بعض الدول المتجاورة ببعضها . بل ان من شأن مثل هذه الاتفاقيات الخاصة ان تدعم الاتفاقية الدولية العامة المشار اليها وتعاون على تحقيق اغراضها .

وفي هذا المقام يسعد دولة قطر ان تشيد بالعلاقات الممتازة التي تربطها بجاراتها من الدول ، تلك العلاقات التي انطلقت من ايمانها وايمان جاراتها بضرورة الحرص على مبدأ حسن الجوار والالتزام بكل مقتضياته . ولا شك ان افضل ما توجت به دولة قطر سياستها في هذا الاتجاه هو اشتراكها اخيرا مع جاراتها الدول العربية الخمس في انشاء " مجلس التعاون لدول الخليج العربية " . وهذه الدول هي المملكة العربية السعودية ، الكويت ، البحرين ، الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان . ولقد وقع امير دولة قطر ورؤساء هذه الدول الخمس في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ ميثاق المجلس المذكور في مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الامارات العربية .

ولا ريب ان انشاء " مجلس التعاون لدول الخليج العربية " على النحو الذى انشئ به ومن اجل تحقيق الاغراض التي استهدفها ، يشكل صورة مثلى لحسن العلاقات بين الدول الجيران ، فضلا عن ان هذا المجلس نفسه يشكل جهازا قادرا على توطيد اركان هذه العلاقات والسير بها قدما الى التكامل الذى يمثل اقوى صور العلاقات الطيبة بين الدول .

كوبـــا

[الأصل : بالاسبانية]
[١٨ آذار/مارس ١٩٨١]

١ - ترى حكومة جمهورية كوبا ان تعزيز مبدأ حسن الجوار بين الدول سوف يكون مساهمة حميدة في حل المشاكل بين الدول ، ولا سيما الدول المتجاورة ، ومن اجل ايجاد وتعزيز الثقة المتبادلة .

٢ - وان المراعاة الدقيقة لحسن الجوار بين الدول تعين على تعزيز العلاقات الودية والتعاون بينها وتعزيز السلم الدولي ، تمشيا مع اهداف ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١/ ٣ - ومن بين التدابير الاولى اللازم اتخاذها لتعزيز مبدأ حسن الجوار بين الدول التوقف عن ممارسات الدول الامبريالية التي تتدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ وتمارس الضغوط المخلة بالاستقرار على الحكومات المشروعة القائمة وتشجع على الفتن المحلية وتقوم بأعمال عدائية وبالعدوان العسكري أو السياسي أو الاقتصادي ضد البلدان التي اخذت بيدها زمام أمورها الخارجية والداخلية.

٤ - وعلى غرار ذلك ، ومن أجل تعزيز مبدأ حسن الجوار بين الدول ، يلزم أن تصبح أمرا واقعا ازالة جميع القواعد العسكرية الاجنبية ووقف التمرينات والمناورات العسكرية التخويفية ، التي هي عبارة عن تدابير للاكراه والابتزاز تستخدم لفرض الهيمنة السياسية .

٥ - وان جميع تلك الممارسات ، التي تنتهك المبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة ، تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، وتزيد من الارتياب وتعكر المناخ الدولي .

٦ - ومن رأي حكومة جمهورية كوبا ان من اللازم ، لتطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول ، تطبيق مبدأ التعايش السلمي بين الدول تطبيقا منطقيا واظهار الارادة السياسية والرغبة في اتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز الانفراج والسلم .

٧ - كما ان تطوير حسن الجوار يستوجب الادراك الكامل للمصالح المشروعة التي تتقاسمها جميع الشعوب ، من حيث صيانة البيئة ، وخلق الظروف اللازمة لحفظ الصحة ، والاعتناء بصحة النبات والحيوان ، وتوقي الكوارث الطبيعية وغيرها . ومن المستحيل ضمان تلك المصالح بدون روح التعاون بين الدول المتجاورة وعلى المستوى الاقليمي .

٨ - وليس من حسن الجوار الانتهاك المتواصل لسيادة الدول عن طريق الرحلات الاستطلاعية ؛ وليس من حسن الجوار الاحتفاظ بقواعد عسكرية مفروضة على الشعوب والحكومات ؛ ولا من حسن الجوار الحفاظ من جانب واحد على الحصارات الاقتصادية الاجرامية والتي لا مبرر لها والتهديد بفرض حصار بحري كامل . وباختصار ، ليس من حسن الجوار انتهاج السياسة العدوانية والمتشددة التي تنادي بها الآن حكومة الولايات المتحدة ضد دول امريكا الوسطى والكاريبي .

٩ - ومن المستحيل ، كذلك ، تشجيع حسن الجوار في جميع ارجاء العالم ، اذا لم تتوقف العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع انظمة مثل نظامي جنوب افريقيا واسرائيل ، تلك العلاقات التي سمحت للأولى باستبقاء نظام الفصل العنصري المشين وسمحت للثانية بانكار حقوق الشعب الفلسطيني وباحتلال اراضي البلدان المجاورة .

١٠ - وترى حكومة جمهورية كوبا ان تعزيز وتطوير حسن الجوار بين الدول يستدعي ، كشرط اساسي ، التنفيذ التام لتلك المبادئ والكف عن الممارسات المذكورة آنفا ، التي تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين ، وتعرقل قيام الأمم المتحدة بدورها في هذا المضمار .

Digitized by UNOG Library

كوستاريكـــا

[الأصـــل : بالاسبانيـــة]
[٢٦ حزيران/يونيـــه ١٩٨١]

١ - لقد تشرفت كوستاريكا بالاشتراك في تقديم القرار المذكور ، وبذلك تكون قد انضمت الـــى ١٤ وفدا من مختلف المناطق والمشارب السياسية . لذا ، فانها ساندت تماما المفاهيم الواردة فيه ، خاصة المفهوم القائل :

" بالنظر الى التقارب الجغرافي ، توجد فرص مواتية للغاية للتعاون والمصلحـــة المتبادلة بين البلدان المتجاورة في مجالات كثيرة ، وانه ينبغي زيادة تعزيز هذه الفـرص وتشجيعها نظرا لما لها من أثر ايجابي على العلاقات الدولية في مجموعها " (الفقرة الرابعة من الديباجة) .

٢ - وان كوستاريكا تشاطر الفكرة القائلة بأن تطوير وتعزيز حسن الجوار يمكن أن يساهما ايجابيا في حل المشاكل بين الدول ولاسيما بين الجيران ، مما يزيل أسباب التوتر ويعزز الثقة المتبادلة .

٣ - لهذا ، فان كوستاريكا مقتنعة أشد الاقتناع بأن العناصر الأساسية لايجاد تلك الثقـــة بغية وضع مبادئ ومقاصد الميثاق ، وبالتالي أحكام القرار المذكور ، موضع التنفيذ ، هي شرط لابد منه وتتمثل في الاحترام المتبادل بين الدول المتجاورة وفي المقام الأول حرمة الحدود والمراعـــاة الدقيقة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم التعرض لها .

٤ - ومن جهة أخرى ، من الواضح أن العلاقات الطيبة والصداقة والاحترام المتبادل يجـــب ألا تكون ذريعة لكي تستخدم مبادئ مكرسة في الميثاق ، مثل مبدأ تقرير المصير ، لتبرير التدخل على حساب سيادة الدول المجاورة وسلامتها الاقليمية . ولابد من التأكيد على أن حق تقريـــر المصير هو حق للشعوب لا للحكومات . ويتعين على الحكومات أن تخدم شعوبها وأن تستنكـــف عن اللجوء الى تلك الأعمال كمسوغ لفرض الأنظمة بالقوة على شعوب الدول المجاورة ، فتجيز بعملها هذا ذلك السلوك باعتباره عربونا للصداقة أو حسن الجوار . وان ما يجرى في الوقت الحاضـــر لبرهان ساطع على ذلك الاتجاه الذى يزداد يوما بعد يوم رسوخا وعنفا .

٥ - واننا نتذكر ما قاله بنيتو خواريس من أن " المسالمة هي احترام لحق الغير " واذا روعـــي هذا المبدأ بين الدول المتجاورة ، على الخصوص ، فان ذلك سيقرب كثيرا من هدف تطويـــر وتعزيز حسن الجوار بين الدول وبالتالي تدعيم الأمن الدولي .

Digitized by UNOG Library

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]
[١ تموز/يوليه ١٩٨١]

١ - يشير قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٩ ، الذى تتعلق به هذه الآراء ، الى عزم شعوب الأمم المتحدة على " التسامح " وعلى أن " تعيش معا في سلام وحسن الجوار " .

٢ - وهذا يعني ، في سياق الميثاق ، ان اتقاء ويلات الحرب ، وتأكيد حقوق الانسان الأساسية ، وكرامة وقيمة الشخص ، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وبين الدول كبيرها وصغيرها ، وحفظ السلم واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ؛ وكذلك دفع عجلة الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في نطاق مفهوم أوسع للحرية ، كلها أشيا لا تنتقص من جراء فعل ما ولا تكون خاضعة لتقييد زمني ، وانما هي بمثابة عملية وحالة في العلاقة الدولية .

٣ - وان العيش معا في حسن جوار يعني ، في نطاق العلاقة المتبادلة اليومية ، الاعتراف بحقوق البلدان في جو من الثقة المتبادلة واحترام تلك الحقوق .

٤ - ومن هنا يتجلى أن مفهوم حسن الجوار يستدعي عدم القيام بأى عمل تكون له عاقبة وخيمة ولا مبرر لها على بلد ما ؛ أو الحصول أو محاولة الحصول على مزايا منه ، في التعامل معه ، نظرا لوضعه السياسي والاقتصادى والاجتماعي .

٥ - ان العيش معا في حسن الجوار لا يعني بالضرورة القرب الجغرافي ؛ لكن هذا القرب يستلزم في العلاقات الدولية ، علاوة على ذلك ، التأكيد على مراعاة مبادئ السلوك الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بالذات ، وكذلك تلك التي يعترف بها القانون الدولي ، والالتزام بمراعاة تلك المبادئ .

٦ - ولتيسير وجود مناخ موات ، يمكن اتخاذ التدابير التالية ، في جملة أمور :

(أ) يمكن الاستفادة من اقامة جهاز للتشاور من أجل دراسة المشاكل المشتركة أو ، على الأقل ، لكي تلجأ اليه الأطراف عند الاقتضاء .

(ب) ولتلافي حالات التوتر في زمن السلم ، سوف يكون من المستصوب ، في المجال العسكرى ، الابلاغ عن تحركات الفرق العسكرية أو عن القيام بمناورات هامة ، سواء كان ذلك في مناطق الحدود أو في نقاط استراتيجية وحتى قبول اشتراك مراقبين .

(ج) وعند تنفيذ مبدأ عام ، يجب احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية لغير مواطني البلد ، بغض النظر عن صفتهم كمهاجرين .

(د) وان تعزيز التعاون الاقتصادى والعلمي والتكنولوجي على قدم المساواة ، مع مراعاة مستوى التنمية ، يشكل خطوة أساسية في سبيل التوصل الى حسن الجوار .

(هـ) ويجب التفكير في التبادل الثقافي باعتباره أداة لزيادة تفاهم الشعوب .

../..

Digitized by UNOG Library

اليمـــن

[الأصـــل : بالعربيـــة]
[٢٤ شباط /فبرايـــر ١٩٨١]

١ - انتهجت الجمهورية العربية اليمنية منذ أمد بعيد سياسة سلمية تقوم على أساس مبـــدأ حسن الجوار والتعاون والاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وعدم التدخل فـــي الشـــؤون الداخلية .

٢ - ولقد حرصت اليمن على أن تكون هذه سياستها مع مختلف دول العالم واذا تذكرنا معاهدة الصداقة والتجارة التي وقعتها اليمن عام ١٩٢٨ مع الاتحاد السوفياتي نجد انها قد تضمنت بعضا من هذه المبادئ .

٣ - ولما كانت اليمن تعيش وسط منطقة تتداخل فيها عادات شعوبها وقيمهم وثقافتهم ولغتهـــم وتتوحد من خلال الديانة الاسلامية والانتماء على أصل عرقي واحد فانها ترى أن من أوجب واجباتها الحرص الشديد على اقامة أحسن العلاقات وأمتنها مع كل جيرانها القريبين والبعيدين نسبيا علـى اختلاف أنظمتهم الاجتماعية والسياسية عدا الكيان الصهيوني القائم على اغتصاب أرض الفلسطينيين والذى ينتهج سياسة عدائية واستعمارية ازاء سكان الأرض الفلسطينية والدول العربية المجاورة .

٤ - ونظرا لتداخل المصالح بين شعوب المناطق المجاورة بفضل التقدم السريع في وسائـــل الاتصال وتدفق الأيدى العاملة جذبا وطردا ونمو حركة التجارة وأهمية التكامل الاقتصادى بـــين دول المنطقة فان الجمهورية العربية اليمنية تقترح وضع اطار سياسي ملائم لمصالح الجميع يقـــوم على الأسس التالية :

(أ) احترام السيادة والاستقلال الوطني ؛

(ب) عدم التدخل في الشؤون الداخلية ؛

(ج) نبذ سياسة الهيمنة والوصاية السياسية ؛

(د) احترام الاختيارات الوطنية في البناء الاجتماعي والاقتصادى والتوجه السياسي ؛

(هـ) عدم الارتباط بأحلاف عسكرية أو قوى أجنبية مما يؤدى الى زعزعة الاستقرار والسلام في المنطقة ؛

(و) انتهاج سياسة خارجية مستقلة تستهدف ابعاد المنطقة عن شبح الاستقطـــاب الاقليمي والدولي ؛

(ز) التركيز على التكامل الاقتصادى والتنسيق في مجال الخطط الاقتصادية كوسيلـــة من وسائل التقارب والتعاون السياسي .

Digitized by UNOG Library

٥ - ولمنع الصراعات السياسية والمسلحة فانه لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار الالتزام بمبادئ حل الخلافات وسوء التفاهم بالطرق السياسية والدبلوماسية والمشاورات الدورية أو المستمرة . وعدم اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد بها كوسيلة لفرض حل بالقوة المسلحة أو تحت تأثيرها لأن ذلك يقود المنطقة الى حالة من التوتر وعدم الاستقرار مما يؤدى الى تدخل قوى دولية خارجية . ومما يزيد من أهمية الالتزام بمبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية كون المنطقة التي ننتمي اليها منطقة استراتيجية سياسيا وعسكريا واقتصاديا وتؤثر أى تيارات سلبية على مجمل الوضع الدولي وخاصة في المجال الاقتصادى .

٦ - ولقد سعت الجمهورية العربية اليمنية الى توطيد وتعزيز علاقاتها مع كل جيرانها في الجزيرة العربية والخليج العربي وعلى سبيل المثال فان الجمهورية العربية اليمنية دأبت منذ اعلان استقلال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على البحث عن أفضل السبل لاعادة وحدة الوطن اليمني بطرق سلمية ومن خلال التعاون في المجالات الاقتصادية والتربوية والثقافية والاعلامية ويعمل شطرا اليمن الآن بهمة وحماس على وضع مواثيق واتفاقيات الوحدة اليمنية التي وقعت في أعوام ١٩٧٢/١٩٧٩/١٩٨٠ موضع التطبيق وذلك من خلال لجان الوحدة الثمان التي تضع التصورات المستقبلية لدولة الوحدة .

٧ - وقد أنجز شطرا اليمن بعض الانجازات الهامة منها ربط بعض مناطق الأطراف بطرق معبدة مما يسهل الاتصال بين مواطني الشطرين ، وقد قامت حكومة الشطرين بتمويل هذا الطريق . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٠ وقعت حكومتا الشطرين على اتفاقيات للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال استكشاف الثروات المعدنية ، وتنسيق الخطط الاقتصادية مما يخدم ويسرع بعملية التكامل الاقتصادى بين الشطرين ، ووضع خريطة جيولوجية مشتركة للشطرين .

٨ - كما أن المسؤولين في الشطرين قد وقعوا على اتفاقيات ستدخل مرحلة التنفيذ والتطبيق قريبا وهذه الاتفاقيات هي :

(أ) اتفاقية تنص على حرية التنقل والحركة بين مواطني شطرى اليمن ؛

(ب) اتفاقية انشاء شركة سياحة مشتركة ؛

(ج) اتفاقية لانشاء شركة مشتركة للنقل البرى ؛

(د) اتفاقية لانشاء شركة مشتركة للنقل البحرى ؛

(هـ) اتفاقية للتنسيق في المجال الثقافي والاعلامي . ولما لوسائل الاعلام والثقافة من تأثير ايجابي في توعية الجماهير ، فان الأدباء اليمنيين في الشطرين ينضمون تحت تنظيم نقابي واحد هو اتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين ، كما ان الصحفيين كذلك يضمهم تنظيم واحد هو اتحاد الصحفيين اليمنيين .

Digitized by UNOG Library

٩ - ومما سبق ايضاحه نعلم بأن الجمهورية العربية اليمنية لا تدخر جهدا في اتباع سياسة سلمية وايجابية محايدة تستهدف على المستوى اليمني العمل الجاد لاعادة الوحدة اليمنية ، وفي المجال الاقليمي لخلق أجواء مواتية للتعاون السياسي والاقتصادى والدولي لكي يسود الاستقرار والسلام العالم كله .

Digitized by UNOG Library

يوغوسلافيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١]

١ - تؤيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية تأييدا كاملا النظر في " تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول " من جانب الجمعية العامة ، لأنها ترى أن ذلك من شأنه أن يساهم في تشجيع علاقات حسن الجوار والتعاون وكذلك في حل المشاكل بين الدول عموما والمتجاورة منها على وجه الخصوص . وترى جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية أيضا أن مداولات الجمعية العامة ستكون بمثابة اعادة تأكيد مفيدة لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، لاسيما تلك المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات بين الدول .

٢ - ان تطوير وتعزيز علاقات حسن الجوار هما اليوم ، كما يتصلان بصورة مباشرة للغاية ، كما هو الحال في الماضي بالجهود المبذولة للنهوض بالتعاون الدولي واضفاء طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية . وان سلم كل شعب من الشعوب وأمنه وتقدّمه ، وكلها امور تعتمد الى حد كبير على علاقات هذا الشعب مع جيرانه ، تتعرّض للخطر نتيجة استمرار المنازعات ونشوئها بين الدول ، لاسيما المتجاورة منها . وقد جرى التأكيد على ذلك بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة الذى أكد على تصميم الشعوب على " أن تأخذ أنفسها بالتسامح وأن تعيش معا في سلام وحسن جوار " . ومن شأن تعميم هذه الممارسة الطويلة الأمد وبعض قواعد حسن الجوار أن يعزز العلاقات الودّية والتعاون بين الدول ، ذلك أن حسن الجوار يقوم على نبذ جميع الأعمال الرامية الى اقامة مناطق النفوذ أو السيطرة أو القهر . وبالاضافة الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فان أحكام اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودّية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، لاسيما مبادئ التسوية السلمية للمنازعات ، وعدم المداخلة في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، وعدم التدخل في الدول الاخرى ، هي ذات أهمية عظيمة لتطوير حسن الجوار ذلك أن النتائج التي ستترتب على المنازعات والصراعات المتكررة بين البلدان المتجاورة ، قد تعرّض أيضا للخطر أمن البلدان الاخرى في المنطقة وخارجها ، وقد تهيئ الظروف التي تفضي الى التدخل والتناحر بين القوى . ولذلك فان تعزيز علاقات حسن الجوار يخدم مصالح جميع الدول ، اذ أنه يسهم في تهيئة الأحوال المؤاتية للتنمية السلمية والمأمونة .

٣ - ان الحالة السائدة في العالم اليوم تتطلب ، أكثر من أى وقت مضى ، المزيد والمزيد من التعاون بين جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي . وان تطوير وتعزيز علاقات حسن الجوار يشكلان أحد أهم العوامل في اقامة الروابط بين الشعوب والبلدان وهو ما يمكن أن يتحقق ، قبل كل شيء ، بانتهاج سياسة تقوم على التعايش السلمي وبالحل السلمي لجميع المشاكل .

٤ - ولقد أدت التطورات التي حدثت في الماضي الى مشاكل عديدة ذات طابع مختلف - قومية

Digitized by UNOG Library

واقتصادية وثقافية ، وما الى ذلك ، في العلاقات بين البلدان المتجاورة . وان تعزيز الثقة بين هذه البلدان المتجاورة واجراء حوار مستمر بشأن هذه المشاكل سيسهمان الى حد بعيد في حلّها ويحولان دون تحول هذه المشاكل الى حالات تفضي الى النزاع .

٥ - ولقد دأبت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية على ايلاء اهتمام كبير لتعزيز علاقات حسن الجوار ولتطوير التعاون الشامل مع جميع جيرانها . لذلك ظلت سياسة حسن الجوار، التي تعني ضمنا الدأب على مراعاة المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والاحترام المتبادل لمبادئ الاستقلال ، والمساواة ، والسيادة ، والسلامة الاقليمية ، وحرمة الحدود ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، تشكل عنصرا مستمرا في السياسة الخارجية ليوغوسلافيا . وهذه السياسة التي تقوم على أحكام دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ودساتير الجمهوريات الاشتراكية والمقاطعات الاشتراكية المتمتعة بالحكم الذاتي ، تنبع من صميم النظام الاجتماعي - الاقتصادي في يوغوسلافيا - بوصفها مجتمعا يقوم على مبادئ الاشتراكية والادارة الذاتية والاتحاد ويتألف من شعوب وقوميات تتمتع بحقوق متساوية - وهي ، لذلك بمثابة تطبيق لمبادئ سياسة عدم الانحياز في مجال تطوير التعاون بين البلدان المتجاورة .

٦ - وان حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ترى أنه يمكن ، عن طريق الالتزام بمبادئ التعايش الفعلي والسلمي ، والحوار المبدئي والبنّاء وتطوير سياسة حسن الجوار، حل مشاكل قائمة بين الجيران في العديد من المناطق في العالم المعاصر تشكل مصادر للأزمات وعدم الاستقرار والمنازعات المسلحة مما يشكل تهديدا للسلم والأمن والتقدم . وان حكومة يوغوسلافيا ، وهي على يقين من أنه لا يمكن تحقيق حلول تدريجية للمشاكل والمسائل المعلّقة القائمة بين الدول المتجاورة الا بانتهاج سياسة تقوم على حسن الجوار، ترى أنه لا توجد مشاكل من هذا القبيل تتعذر تسويتها بالحوار السياسي الصبور القائم على المساواة والاحترام المتبادل .

٧ - وان دأب يوغوسلافيا على انتهاج سياسة حسن الجوار قد أسهم في علاقاتها الجيدة للغاية مع معظم جيرانها وفي كون هذه العلاقات وهذا التعاون يجريان اثراؤهما وتعزيزهما باستمرار . وان يوغوسلافيا تعمل على تطوير علاقات حسن الجوار في جميع المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك : في ميادين العلاقات السياسية ، والتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي ، والتعاون على الحدود ، وفي ميدان السياحة ، والاتصالات ، وما الى ذلك . وقد تم احراز نتائج تحقق الفائدة المشتركة في جميع هذه الميادين .

٨ - وقد أفلحت يوغوسلافيا في اقامة علاقات وتعاون ودّيين مع جيرانها ملفتين للنظر . فحدود يوغوسلافيا مفتوحة ، وهي عامرة بحركة قوية تتمثل في انتقال الناس وتبادل الخيرات المادية والثقافية وذلك بالرغم من الاختلافات القائمة في النظم السياسية والاجتماعية ، وبالرغم من كون بعض هذه البلدان تنتمي الى كتل وأحلاف عسكرية مختلفة . وهي لذلك تقيم علاقات مع جميع جيرانها تقوم على المساواة وحسن الجوار، والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل ، والتعاون ، والصداقة .

../..

Digitized by UNOG Library

٩ — وان الاتصالات العديدة رفيعة المستوى التي تجريها يوغوسلافيا مع البلدان المجاورة تعكس ما لديها من اهتمام واستعداد واسعي النطاق لزيادة تطوير وتعزيز العلاقات المتبادلة والتعاون . وفي الوقت ذاته تقوم هذه العلاقات دليلا على احراز تقدم حقيقي في هذه العلاقات وعلى تطويرها . كما أن الاتصالات والتعاون المتطورين بين يوغوسلافيا والمنظمات الاجتماعية — السياسية (الأحزاب السياسية ، ونقابات العمال ، ومنظمات الشباب وغيرها من المنظمات) ، تسهم بقدر هائل في تعزيز هذا التعاون وفي تكثيفه وتنويعه .

١٠ — وقد أحرزت يوغوسلافيا نتائج ذات مغزى في مجال تطوير العلاقات الاقتصادية مع البلدان المجاورة . كما أن التعاون على صعيد الحدود يتطور بنجاح . وقد جرى توقيع اتفاقات اقتصادية طويلة الأجل في العديد من ميادين التعاون : في ميادين التجارة ، والمدفوعات ، والتعاون الصناعي ، والاقتصاد الهيدرولوجي ، والنقل ، والسياحة ، وهلمجرا ، وأسهمت يوغوسلافيا في تكوين لجان دولية حكومية مشتركة في ميدان التعاون الاقتصادي . ولذلك يبلغ نصيب البلدان المجاورة في مجموع التجارة الخارجية ليوغوسلافيا ٢٠ في المائة . وتقودنا هذه النتائج الى الاستنتاج بأن هذه العلاقات سوف يدخل عليها المزيد من التحسين في المستقبل . فالغاء مقتضيات منح التأشيرات وتقليص الاجراءات الرسمية على الحدود الى الحد الأدنى واقامة المزيد من مراكز العبور على الحدود كلها امور تسهم الى حد بعيد في تطوير العلاقات الاقتصادية لا سيما في مجال السياحة وحركة المرور عبر الحدود .

١١ — وان تطوير التعاون بين البلدان المتجاورة في الميادين الثقافية والتربوية والعلمية له أهمية عظيمة بالنسبة لتطوير العلاقات عموما ولتحسين التفاهم المتبادل وتدعيم جو الثقة والتعاون على وجه الخصوص . ولذلك تقيم يوغوسلافيا علاقات تعاون مثمر مع معظم البلدان المجاورة لها وتدل الاحتمالات على أنه ستجرى زيادة اثراء وتطوير هذه العلاقات خلال الفترة المقبلة .

١٢ — وتتمسك يوغوسلافيا ، في علاقاتها مع البلدان المجاورة لها وكذلك مع البلدان الاخرى ، بالمبدأ القائل بأنه ينبغي ألا تشكل أوجه الاختلاف التي تنعكس في النظم الاجتماعية — السياسية وفي منطلقات السياسة الخارجية عقبات أمام التطوير الناجح لعلاقات حسن الجوار والتعاون .

١٣ — وترى يوغوسلافيا أن الأقليات القومية تضطلع بدور هام في تطوير علاقات حسن الجوار ؛ اذ ينبغي لها أن تشكل جسورا للصداقة ولتحسين التفاهم والتعاون المتبادلين بين كافة البلدان والشعوب في العالم ولا سيما المتجاورة منها . ولذلك ، فان تمتع هذه الأقليات بالمساواة الكاملة وبفرص التعبير عن هويّاتها القومية وتطويرها على نطاق واسع ينبغي أن يكون النهج المتبع عموما في جميع البلدان التي تعيش فيها طوائف تنتمي الى شعوب أو قوميات اخرى ذلك مبدأ حل المسألة المتمثلة في مركز الأقليات القومية وتطورها الحر والمتكامل يقضي بمعارضة صهرها معارضة حازمة . وان الموقف الذى تتخذه الدولة تجاه الأقليات القومية يعكس مدى اشاعة الديمقراطية وتطوّر الطابع الديمقراطي والمنصف للعلاقات في مجتمع ما . كما أن الشروط المسبقة للنجاح في حل المشكلة المتمثلة في مركز الأقليات القومية وحقوقها يعززها أيضا تطوير علاقات حسن الجوار .

../..

Digitized by UNOG Library

١٤ - وان اتجاه يوغوسلافيا نحو الأخذ بسياسة " فتح الحدود " والغاء العديد من القيود ، مثلا ، مقتضيات منح التأشيرات التي تعترض سبيل حرية حركة انتقال الشعوب والسلع هو اتجاه ثابت . وان هذا الاتجاه الذى تأخذ به يوغوسلافيا يتمشى مع أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا المعقود في هلسنكي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ومن المعروف جيدا أن حدود يوغوسلافيا تعتبر من الحدود المفتوحة للغاية في العالم .

١٥ - وبالنظر الى الاتجاهات والنزعات السائدة في العلاقات الدولية وبالنظر كذلك الى أهمية منطقة البلقان والبحر الأبيض المتوسط بالنسبة للأمن الاوروبي عموما ، فان يوغوسلافيا بتطويرها لعلاقات جيدة مع جيرانها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ، انما تسعى الى الاسهام في تعزيز التعاون الاقليمي والاستقرار في هذا الجزء من اوروبا وبالتالي في العالم .

١٦ - ان سياسة حسن الجوار التي تنتهجها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية وتنفيذها الفعال للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي تنعكسان على أكمل وجه في اتفاقات اوسيمو بين ايطاليا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

١٧ - وان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية كما أكد الرئيس تيتو مرارا لم تكن لديها وليس لديها أية دعاوى اقليمية على اقاليم أى من الدول المجاورة لها . وهي لذلك تحترم حرمة الحدود . وان يوغوسلافيا وهي ترغب في اقامة علاقات حسنة وودّية مع جميع جيرانها ، ترغب أيضا في أن تلقى استجابة مماثلة من كل دولة من هذه الدول .

١٨ - وترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية أن نتائج المداولات التي ستجرى في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة بشأن مسألة تطوير وتعزيز علاقات حسن الجوار ينبغي أن تسفر عن اتخاذ قرار من قبل الجمعية العامة يعاد فيه تأكيد مبادئ حسن الجوار ويطلب فيه من الدول الأعضاء أن تلتزم التزاما تاما بهذه المبادئ وأن تقوم ، على أساس هذه المبادئ ، بحل المسائل المتعلقة مع جيرانها وبتعزيز التعاون فيما بينها على أساس المنفعة المتبادلة .

اليونان

[الأصل : بالفرنسية]
[١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١]

١ - لقد تمسكت اليونان على الدوام بعلاقات حسن الجوار ولا يفوتها أن تعيد التأكيد على هذا التمسك كما سنحت الفرصة . وقد صوّتت ، بصفة خاصة ، لصالح قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٩ . ولكن ، بقدر ما تؤكد من جديد على هذا المبدأ ، ترى أنه لا غنى عن كفالة تطبيقه الفعلي ، مما يفترض مسبقا الوفاء بالشروط الأولى التالية :

../..

Digitized by UNOG Library

(أ) يجب احترام استقلال كل بلد وسيادته وسلامة أراضيه احتراما شديدا ويستتبع ذلك ، بوجه خاص ، الامتناع عن أى عمل يمكن اعتباره تعدّيا على الحدود أو تهديدا بالتعدّى عليها ، ومفهوم أن هذه الحدود لا تشمل المساحة الأرضية فحسب ، بل كذلك المجال البحرى والجوى على نحو ما تعرفها المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والقانون الدولي العام .

(ب) يجب تفادى كل عمل يمكن أن يفسّر تفسيرا معقولا ، من جانب البلد المعني ، باعتباره تهديدا موجها ضد مصالحه الوطنية .

(ج) يجب حل الخلافات بين البلدان المتجاورة ، على أساس القانون الدولي التعاقدى أو العرفي . وفي هذا الصدد ، تعرب اليونان عن تأييدها ليس فقط للمفاوضات الثنائية بل لأى اجراء آخر يمكن أن يؤدى الى الحل السلمي للخلافات ، لاسيما الاجراءات التحكيمية والقضائية .

٢ - ومن ناحية اخرى ، ترى اليونان أن الاقتراحات ، التي تهدف الى ايجاد مناطق مجرّدة من السلاح ، والى خفض النفقات العسكرية أو تجميدها ، والى ايجاد " أراض محرّمة " أو حتى مناطق حدود للتبادل الحر ، ينبغي أن تبحث في سياق كل حالة بعينها وأن تكون خاضعة للحق الأكيد لجميع البلدان في ضمان الدفاع عن النفس . بهذا وحده يمكن أن تسهم مثل هذه التدابير بطريقة ايجابية في تحقيق الثقة المتبادلة والعلاقات المنسجمة بين الجيران .

٣ - وأخيرا ، ترى الحكومة اليونانية أن مجال تطبيق مبدأ حسن الجوار ممكن أن يمتد بصورة نافعة الى المشكلات التي تطرحها الأنهار المشتركة ، والتلوث وحوادث الحدود ، ورسم الحدود .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - الردود الواردة من الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠]

لقد تم انشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عام ١٩٧٤ لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ولكي تكون وسيلة في تنسيق مثل هذه التنمية . وبناء عليه ، فان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تساعد بشكل غير مباشر ، بحكم طبيعة أنشطتها ، في تعميق حسن الجوار في منطقتها . وليس هناك من أنشطة محددة يمكن الاستشهاد بها في هذا الصدد ، لكن مجمل وظائف اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي تتمثل في دعم التعاون الاقليمي الاقتصادي والاجتماعي تسهم في تنمية علاقات حسن الجوار بين أعضائها .

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠]

تسهم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالفعل في تطوير حسن الجوار وتعزيزه بين الدول في البلدان النامية عن طريق أنشطتها المتصلة بدعم التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية وتطوير المشاريع الاقليمية . ويبين التقرير السنوي للمدير التنفيذي ١٩٧٩ أنشطتنا الأحدث عهدا في هذه الميادين .

جامعة الأمم المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]
[٦ آب/أغسطس ١٩٨١]

١ - تنص المادة الأولى من ميثاق جامعة الأمم المتحدة على أن " تكون جامعة الأمم المتحدة مجتمعا دوليا من الباحثين المشتغلين بالبحث ، والتدريب العالي ، ونشر المعرفة ، دعما لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه " . وتكرس الجامعة أعمالها " للبحث في المشاكل العالمية الملحة المتعلقة ببقاء البشرية وانمائها ورفاهها التي هي من اهتمام الأمم المتحدة ووكالاتها ، مع ايلاء العناية *٨

Digitized by UNOG Library

اللازمة بالعلوم الاجتماعية والانسانية وأيضا بالعلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية ." وتنص المادة الأولى من الميثاق أيضا على أن " تشمل الجامعة ، في جملة مواضيع ، تعايش الشعوب ذات الثقافات واللغات والنظم الاجتماعية المختلفة ؛ والعلاقات السلمية بين الدول وصيانة السلم والأمن ؛ وحقوق الانسان ؛ والتغيير والانماء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ؛ والبيئة واستخدام الموارد على الوجه السليم ؛ والبحث العلمي الأساسي وتطبيق نتائج العلم والتكنولوجيا لصالح الانماء ؛ والقيم الانسانية العالمية ذات الصلة بتحسين نوعية الحياة " .

٢ - وركزت الجامعة خلال سنواتها الأولى من العمل على ثلاثة ميادين برنامجية : الجوع في العالم ، واستخدام الموارد الطبيعية وادارتها ، والتنمية البشرية والاجتماعية ، وقد تم انشاء شبكات للبحث المشترك وللتدريب المتقدم في جميع أرجاء العالم ، استخدم فيها عدة مئات من الباحثين والعلماء وحوالي ١٢٠ مؤسسة في ما يزيد على ٦٠ بلدا .

٣ - وبدأت الجامعة منذ تشرين الأول/اكتوبر الماضي مشاورات ومناقشات واسعة النطاق بشأن تحضير منظور متوسط الأجل لعملها المقبل خلال السنوات الست التالية . وقد وافق مجلس الجامعة في دورته السابعة عشرة في حزيران/يونيه ١٩٨١ على وجوب اهتمام عمل الجامعة متوسط الأجل بالمواضيع الرئيسية الخمسة التالية :

(أ) السلم والأمن وحل المنازعات والتحول العالمي ؛

(ب) الاقتصاد العالمي ؛

(ج) الجوع والفقر والموارد والبيئة ؛

(د) التنمية البشرية والاجتماعية والتعايش بين الشعوب والثقافات والنظم الاجتماعية ؛

(هـ) العلوم والتكنولوجيا وما يترتب عليها من نتائج اجتماعية واخلاقية .

٤ - ومن المتوقع ، ضمن هذه المواضيع الخمسة ، أن يسهم العمل في الموضوعين ١ و ٣ بصورة خاصة في تطوير حسن الجوار بين الدول . وسيستخدم تخطيط وتنفيذ الأنشطة المتباينة ضمن هذه المواضيع باحثين وعلماء كثر من جميع أصقاع العالم ، يمثلون نظما وقيما سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة وسوف تنشر نتائج العمل التعاوني هذا على نطاق واسع بين المجتمعات الاكاديمية والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة . أما المواضيع الأخرى المدرجة أعلاه فمن المتوقع أن تسهم أيضا في تطوير حسن الجوار بين الدول بقدر ما يسهم التعاون بين الباحثين والعلماء في ميادين الاقتصاد الدولي والطاقة والموارد والعلم والتكنولوجيا في حل المشاكل العالمية التي تحيط عالم اليوم .

Digitized by UNOG Library

منظمة العمل الدولية

[الأصـــل : بالانكليزيـــة]
[١٠ حزيران/يونيه ١٩٨١]

١ - لقد ربط دستور منظمة العمل الدولية الذى يشكل أصلا - وبشكل له مغزى - جزءا مـــن التسوية السلمية التي وضعت حدا للحرب العالمية الأولى ، بين المقاصد التي أنشئت من أجلهـــا هذه المنظمة والمحافظة على السلم وحسن الجوار بالعبارات التالية :

" لما كان السلام العالمي والدائم لا يمكن اقامته الا على أساس العدالة الاجتماعية ولما كانت ظروف العمل الراهنة تحتوى على قدر من الظلم والمشقة والحرمان بالنسبة الـــى عدد كبير من الناس مما يتأتى عنه اضطراب كبير الى درجة يتهدد فيها السلم والانسجـــام العالميان . . . فقد اتفقت الاطراف المتعاقدة السامية المستوى ، تحدوها مشاعر العدالة والانسانية وكذلك الرغبة في ضمان سلم دائم للعالم . . . ، على الدستور التالي لمنظمـــة العمل الدولية " .

ان العلاقات الودية السلمية بين الدول تتطلب اكثر من مجرد غياب الحرب المعلنة ، انها تتطلـــب على النطاق العالمي ما يعادل الحكومة الجيدة ضمن الدولة ، والقوانين العادلة هي أحد عناصرها ولقد كانت منظمة العمل الدولية رائدة في ميدان التشريع الاجتماعي الدولي وطورت بشكل منسجـــم مجموعة منه على شكل اتفاقيات عمل دولية تقوم على أساس الاعتراف بما صانه الدستور ثانية ، أن " فشل أية أمة في الأخذ بظروف عمل انسانية هو عقبة في طريق الأمم الأخرى الراغبة في تحسين الظـــروف داخل بلدانها " .

٢ - ان الاجراءات المنظمة غير المتحيزة في معالجة الخلافات التي يمكن أن تنشأ فيما يتعلـــق باحترام الالتزامات الدولية هي أيضا أحد عناصر العلاقات الطيبة بين الدول ، وفي هذا الصـــدد تسهم الاجراءات التي طورتها منظمة العمل الدولية من أجل الابلاغ وتقصي الحقائق والمصالحـــة وتسوية الشكاوى في دعم العلاقات الودية .

٣ - وبدون الحوار وتوافق الآراء لا يمكن أن يكون هناك عدالة اجتماعية أو سلم . أما هيكـــل المنظمة الثلاثي الذى يجمع ما بين أرباب العمل والعمال في عملية صنع القرارات على قدم المســـاواة مع الحكومات فهو أيضا احدى وسائل الحوار وتوافق الآراء .

٤ - وأخيرا ، وليس آخرا من حيث الأهمية ، يقرر اعلان فيلادلفيا ، الذى هو جزء من دستـــور المنظمة ، أن " الفقر في أى مكان يشكل خطرا على الازدهار في كل مكان " . ان الفقر هو أيضـــا تهديد للسلم وحسن الجوار ، وان النضال ضد الفقر والبطالة والظلم الاجتماعي الذى خاضتـــه المنظمة عن طريق وضع المعايير والبحوث والتعاون التقني هو أيضا اسهام في حسن الجوار .

Digitized by UNOG Library

٥ - ان منح منظمة العمل الدولية جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٧٩ ، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها ، لشاهد على اسهامها في السلم وحسن الجوار .

منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة

[الأصل : بالانكليزية]
[٣ أيار/مايو ١٩٨١]

١ - ظلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تقدم على مر السنين ، الدعم الفعال والمساعدة التقنية للبلدان الأعضاء فيها في الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون الاقتصادي والتقني المتبادل في مجالات الأغذية والزراعة ومصائد الاسماك والحراجة . وهذه السياسة المستمرة تقوم على دستور المنظمة الذي يدعو في ديباجته الى تحقيق الرفاه العام عن طريق دعم العمل الجماعي الذي يرمي في جملة أمور ، الى " الاسهام في اقامة نظام اقتصادي عالمي متطور وتأمين تحرر الانسانية من الجوع " .

٢ - وان هذه السياسة التي تنتهجها منظمة الاغذية والزراعة وما لها من برامج وأنشطة ذات صلة بالموضوع تتمشى تماما مع قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٩ الذي أشارت فيه الجمعية الى العلاقات حسن الجوار بين الدول من أثر ايجابي على العلاقات الدولية في مجموعها . وترى منظمة الاغذية والزراعة كذلك أن التعاون الاقتصادي بين البلدان المتجاورة في ميداني الاغذية والزراعة يسهم ليس فقط في ازالة سوء التغذية والجوع وانما أيضا في تعزيز السلم ، لأن هذه الشرور هي منبع معظم حالات النزاع .

٣ - وتضم الاجزاء التالية من هذه الوثيقة نظرة شاملة على الأنشطة والبرامج الحالية لمنظمة الاغذية والزراعة ، وهي وان لم تكن موجهة دائما الى البلدان المجاورة بصورة خالصة ، فانها تؤثر تأثيرا مباشرا على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان التي تربطها علاقات التقارب الجغرافي .

(مقتطفات)

٤ - يقدم الدعم لتجمعات التعاون الاقتصادي في اطار البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة عن طريق الدراسات والحلقات الدراسية التي غالبا ما تضطلع بها الشعب المشتركة في ميدان الزراعة التابعة للمنظمة بالتعاون مع اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة . وفي اطار البرنامج الميداني عن طريق المساعدة التقنية المباشرة المقدمة الى مشاريع التعاون الاقليمي ودون الاقليمي التي تأخذ عادة شكل مشاريع قطرية يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ولمنظمة الاغذية والزراعة سجل طويل في مجال تقديم المساعدات لاغراض التعاون الاقتصادي للتجمعات الاقليمية في امريكا اللاتينية والشرق الادنى وافريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي .

Digitized by UNOG Library

٥ - ومن أجل مساعدة البلدان على توسيع التجارة المتبادلة بينها في ميدان السلع الاساسية الزراعية ، تقوم منظمة الاغذية والزراعة بمساعدة هذه البلدان ، بناء على طلبها ، في مجال الاعمال التحضيرية للمؤتمرات والاشتراك في المؤتمرات المعنية باستعراض الاحتمالات القومية والدراسات المتعلقة بالسياسات العامة بما في ذلك اعداد التنبؤات التجارية واسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات التجارية الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان .

٦ - ويشكل البرنامج المشترك بين منظمة الاغذية والزراعة وأصحاب المصارف منبرا للتعاون وتبادل المعلومات والخبرة بين اعضائه . وباب العضوية في هذا البرنامج مفتوح للمؤسسات الوطنية المعنية بتمويل التنمية التي تدعم الاستثمار في القطاعين الزراعي والريفي . ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في مساعدة هذه المؤسسات على تحديد واعداد مشاريع الاستثمار التي تمتلك مقومات النجاح في القطاع الزراعي . وعلاوة على ذلك ، وضع التشديد في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ على تدريب موظفي هذه المؤسسات على تصميم مشاريع الاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين الأعضاء . ويجرى الآن تكثيف الجهود وتشجيع مؤسسات البلدان التالية على تمويل المشاريع سواء بصورة مباشرة أو بالتضامن مع مصارف البلدان المتقدمة النمو .

٧ - ويعد مركز الاستثمار التابع لمنظمة الاغذية والزراعة يد التعاون النشط مع صناديق البلدان النامية . مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية ، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومؤسسة تنمية الانديز ويتألف مدخل منظمة الاغذية والزراعة في الاساس من مساعدة الحكومات ومؤسسات الاستثمار الوطنية ، على تصميم مشاريع الاستثمار لكي تقوم هذه الصناديق بالنظر في تمويلها .

٨ - وقد استمر مشروع تطوير الائتمان الزراعي التابع للمنظمة في التشجيع على التعاون الاقتصادي بين المؤسسات الائتمانية والمصارف المركزية ومصارف التنمية في البلدان النامية . فهو يقدم الدعم التقني لثلاث من مؤسسات الائتمان الزراعي الاقليمية ، وهي مؤسسات باب العضوية فيها مفتوح للحكومات والمصارف المركزية ومصارف التنمية في ميدان التعاونيات والزراعة وهدفها الرئيسي وهو تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان . ويأخذ هذا التعاون شكل برامج تدريبية على الصعيد دون الاقليمي وتبادل الخبراء الوطنيين بين البلدان .

٩ - وتقوم منظمة الاغذية والزراعة في مجال انتاج الاغذية والانتاج الزراعي بدور حفاز وبتشجيع برامج التعاون التقني والاقتصادي التي من شأنها أن تسهم في زيادة الناتج الغذائي والزراعي على الصعيدين الاقليمي ، ودون الاقليمي وفي زيادة التعاون الاقتصادي فهنالك أكثر من ٢٢ بلدا من البلدان النامية تتعاون في المشروع الميداني لانتاج وتحسين الاغذية في الشرق الادنى وشمال افريقيا . وهناك مشروع مشترك بين البلدان لتحسين انتاج المحاصيل الجذرية المدارية التقليدية في منطقة المحيط الهادي دخل الآن مرحلة التشغيل . ومن المفروض أن يعود هذا المشروع بالفائدة على أكثر من ١١ بلدا من البلدان ، والاقاليم المشمولة بالوصاية . وهناك مشروع اقليمي لتطوير البقول والحبوب الخشنة الغذائية يشترك فيه ١٤ بلدا من البلدان الآسيوية سوف يدخل

Digitized by UNOG Library

مرحلة التشغيل عما قريب . ويرمي هذا المشروع الى زيادة انتاج البقول والحبوب الغذائية في البلدان المشاركة وذلك عن طريق التنظيم والتنسيق بين شبكة من ٢٢ معهدا من معاهد البحث والتطوير الوطنية المعنية بالأمر . وثمة برنامج تعاوني للبحوث المتعلقة بتحسين انتاج الزيتون ، بدأ قبل خمس سنوات ، سوف يجرى توسيع نطاقه ليشمل البلدان المنتجة للزيتون أو البلدان التي ترغب في تطوير انتاج هذا المحصول في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى .

١٠ - ولدى منظمة الاغذية والزراعة شبكة من المشاريع المتعلقة بزيت دوّار الشمس وفول الصويا ، وسوف يتم الشروع في شبكة مماثلة فيما يتعلق بتحسين انتاج جوز الهند في آسيا ومنطقة المحيط الهادى ، وزيت دوّار الشمس والقرطم والسمسم في البلدان المدارية في امريكا اللاتينية . والهدف الرئيسي لهذه الشبكات التابعة للمنظمة هو توفير تشكيلة متنوعة وبذور محسنة وتبادل المعلومات ، مما يؤدى بالتالي حفز الانتاجية وزيادة الدخل بالنسبة لصغار المزارعين .

١١ - ولدى منظمة الاغذية والزراعة برامج اقليمية في مجالات تحسين البذور ، والحراجة ، ووقاية النباتات ومكافحة الجراد والطيور الآكلة للحبوب .

١٢ - وتشدد منظمة الاغذية والزراعة على الضرورة الملحة لتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بالنسبة للبلدان النامية في المجال الحيوى المتمثل في الأمن الغذائي . وهناك دلالات على أن حكومات البلدان النامية أخذت تدرك بصورة متزايدة ضرورة القيام بعمل مشترك في ميدان الأمن الغذائي . فقد وافقت حكومات البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٧٩ على انشاء احتياطي للأمن الغذائي للبلدان الاعضاء في هذه الرابطة . ومن المبادرات الجماعية الأخرى اقتراح يدعو الى انشاء احتياطي غذائي اقليمي لبلدان السهل أجرت عنه منظمة الاغذية والزراعة دراسة سابقة لدراسة الجدوى بناء على طلب اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني .

١٣ - وتوجه الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الاغذية والزراعة في مجال مصايد الاسماك بصورة محددة الى تشجيع التعاون بين البلدان على صعيد اقليمي حيثما يكون ذلك مناسبا . وقد زادت أهمية هذه الانشطة مؤخرا بالنظر الى نظام البحار الجديد وذلك على وجه التحديد فيما يتعلق بالولاية القانونية للعديد من البلدان الساحلية .

١٤ - وتتلقى الدورات التدريبية لمنظمة الاغذية والزراعة في مجال ادارة المياه على الصعيد الوطني في منطقة آسيا والشرق الادنى دعما نشيطا من المحاضرين الآتيين من البلدان المجاورة . كذلك فان هذه البلدان تتيح التسهيلات التدريبية الوطنية الموجودة فيها لرعايا البلدان الأخرى كما هو الحال مثلا بالنسبة لمعهد كاراج في ايران الذى انشئ بمساعدة منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وهو يستقبل متدربين من بلدان مجاورة ومن مشاريع المنظمة .

١٥ - وتتعاون منظمة الاغذية والزراعة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في المجالات محل الاهتمام المشترك في ميدان التنمية الزراعية الصناعية .

Digitized by UNOG Library

١٦ - ولا تزال منظمة الاغذية والزراعة تقوم عن طريق برنامجها الميداني ، بالاشتراك في ، ويدعم ، عدد من الانشطة المشتركة للبلدان المشاطئة فيما يتعلق بتقييم وتخطيط وتنمية مواردها المائية المشتركة . ومن الامثلة على المشاريع الجارية لجنة حوض بحيرة تشاد ، ولجنة حوض السنغال ، واتحاد نهر مانو ، واعادة التقييم الهيدرولوجي لشبه الجزيرة العربية .

١٧ - وتقوم منظمة الاغذية والزراعة بتسهيل وتعزيز التعاون بين البلدان عن طريق توفير أدوات وآليات التخطيط ، والتنظيم وترتيب الحلقات والرحلات الدراسية الاقليمية المشتركة بين البلدان والمعنية بمواضيع اقتصادية وتقنية ، والنشر المنتظم للمعلومات ، وتعزيز نقل التكنولوجيا بواسطة الشبكات الاقليمية لمؤسسات البحوث . وتشمل الانشطة الميدانية اصدار تصميمات للمزارع ، والكتيبات الارشادية في مجال التسويق ومراقبة نوعية الاغذية ، وتنظيم الحلقات الدراسية بشأن تحسين انتاج البذور الزيتية والبقول ، والترتيبات الخاصة بنقل التكنولوجيا في مجالات الهندسة الزراعية ، والمكننة الملائمة عن طريق شبكات البحوث الاقليمية . وفي ميدان مصايد الاسماك ، يجرى الاضطلاع بأنشطة منها الحلقات الدراسية الاقليمية المعنية بادارة مصايد الاسماك وتطويرها وتجهيز الاسماك وتكنولوجيتها .

Digitized by UNOG Library

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨١]

١ - تشجع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قيام العلاقات الحسنة بين الدول، خاصة بين الدول المتجاورة، عن طريق مختلف أشكال التعاون الدولي الذى تشارك فيه هذه المنظمة وفقا لميثاقها التأسيسي.

٢ - وتنص ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو على ان "جهل الشعوب بعضها لبعض [هو] مصدر الريبة والشك بين الأمم على مر التاريخ وسبب تحول خلافاتها الى حروب في كثير من الاحيان". كما تنص على ان "السلم المبني على مجرد الاتفاقات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات لا يقوى على دفع الشعوب الى الالتزام به التزاما اجماعيا ثابتا مخلصا، وكان من المحتم بالتالي ان يقوم هذا السلم على أساس من التضامن الفكرى والمعنوى بين بني البشر".

٣ - ويذكر الميثاق التأسيسي في الجزء المتعلق بأهداف المنظمة ومهامها أن المنظمة تستهدف "المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب".

٤ - وهناك شكلان من هذا التعاون يمكن اعتبارهما ملائمين بصورة خاصة لتنمية علاقات حسن الجوار بين الدول، هما: البرامج الحكومية الدولية واللجان القومية.

ألف - البرامج الحكومية الدولية

١ - البرنامج الحكومي الدولي المعني بالانسان والمحيط الحيوى

٥ - هذا برنامج دولي للتعاون العلمي بين ٣٠ بلدا ويقوم على قواعد قطرية. ويتجه البرنامج نحو البحث عن حلول عملية للمشكلات الملموسة في مجال ادارة الموارد الطبيعية، وتنمية الأراضي، والتخطيط الريفي والحضرى. وهو برنامج تنفيذى له مشاريع ميدانية تخططها وتنفذها البلدان، خاصة عن طريق المشاريع النموذجية. ويكمن أساس التعاون الدولي المفيد في اطار هذا البرنامج في تنوع الأوضاع والظروف الموجودة في المحيط الحيوى وفي تكامل النهج القومية والجهود المبذولة لحل مشاكل البرامج ذات الأولوية.

٦ - ويجرى على المستوى الاقليمي ادماج وتنسيق المشاريع المدارة قطريا، حيث تكون المشاكل على هذا المستوى أقرب الى الواقع وحيث تتقاسم البلدان ظروفا مناخية حيوية وظروفا اجتماعية -

Digitized by UNOG Library

اقتصادية متشابهة الى حد ما . وتعرّف المنطقة الجغرافية ، أساسا ، داخل هذا البرنامج فيما يتعلق بالبيئة . ويعير برنامج الانسان والمحيط الحيوى اهتماما خاصا لتطوير المشاريع النموذجية في المناطق التي تكون المشاكل بها أكثر حدة : أى المناطق المدارية الرطبة والأراضي القاحلة وشبه القاحلة . وتتضمن كل واحدة من هذه الشبكات شبكات فرعية في مناطق جغرافية معينة . ولذلك توجد الشبكات الفرعية بأمريكا اللاتينية وافريقيا وجنوب شرقي آسيا وفي آسيا الجنوبية والوسطى .

٢ - البرنامج الهيدرولوجي الحكومي الدولي

٧ - يضطلع هذا البرنامج بأنشطة عن طريق ثمانية مشاريع رئيسية تمكن ٣٠ دولة من الدول الأعضاء من التعاون وتطوير التقنيات ، وبحث المنهجيات وتحسينها ، وعقد الاجتماعات لدراسة آثار التحضر والتصنيع . ويحاول البرنامج عن طريق لجانه القومية توليد شعور بأهمية الموارد المائية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، كما يدعو الدول الأعضاء الى أن تزيد مشاركتها في نقل المعرفة بين المناطق الجغرافية وذلك بفتح الحوار مع وكالات التنمية الدولية واقامة تعاون ثنائي مباشر مع اللجان الشقيقة في البلدان النامية .

٣ - اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية

٨ - تقوم هذه اللجنة ، التي تتكون من ١٠٣ دول من الدول الأعضاء ، بتحقيقات علمية اقليمية في العديد من المجالات الرئيسية المتعلقة بالمحيطات .

٩ - وتقوم اللجنة بأبحاث في مجال التلوث البحرى ومراقبته على الصعيد الاقليمي والصعيد العالمي ، كما تساهم بصورة نشطة في زيادة قدرة أعضائها من الدول على المشاركة بصورة حيوية في الأبحاث البحرية على الصعيدين الاقليمي والعالمي . وأهم مجالات العمل التي تركز عليها اللجنة هي تدريب الخبراء من الدول الأعضاء وتثقيفهم ووضع برامج متصلة بالتغيرات المناخية والموارد الحية والموارد غير الحية .

٤ - اللجنة الحكومية الدولية للتربية البدنية والرياضة

١٠ - تحث اللجنة دولها الأعضاء ، البالغ عددها ٣٠ دولة ، على نشر وتطبيق الميثاق الدولي للتربية البدنية والرياضة (القرار ١/٤ و ٢/٥) الذى اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين ، في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ . ويولي هذا الميثاق أهمية لتطوير التربية البدنية بوصفها جزءا من التربية المستمرة مدى الحياة كما يوفر التوجيه اللازم لوضع سياسات قومية عامة ووسيلة لتنشيط مختلف أشكال التعاون بين الدول الأعضاء . ويؤكد الميثاق بوجه خاص على تدعيم الروح الرياضية أو " اللعب النظيف " ، اللذين ينبغي غرسهما من سن الطفولة وفيما بعدها . وتشجع اليونسكو ، خلال سعيها الى أهدافها ، الدول الأعضاء على تنظيم اجتماعات وحلقات دراسية

Digitized by UNOG Library

اقليمية وندوات وحلقات عمل وبرامج دراسية وعلى انتاج مواد تدريسية في مجال التربية البدنية والرياضة للجميع في مختلف الاقاليم الجغرافية ، وعلى تطوير التبادل الثنائي والمتعدد الأطراف بين كل الدول الأعضاء ، وخاصة الدول المنتمية الى منطقة جغرافية فرعية أو منطقة جغرافية واحدة .

٥ - المجلس الحكومي الدولي للبرنامج العام للمعلومات

١١ - يقوم هذا المجلس ، المكون من ٣٠ دولة عضو ، بأنشطة ترمي الى صياغة السياسات والخطط في مجال المعلومات ونشر الأساليب والقواعد والمعايير الخاصة بمناولة المعلومات ، والى تنمية الهياكل الأساسية ونظم المعلومات المتخصصة في مجال التدريب التعليمي للمتخصصين في مجال المعلومات ولمستعمليها ، والى تدعيم المجهودات القومية المبذولة لتنمية نظم المعلومات وخدماتها .

١٢ - وقد طلب الى المدير العام أثناء الاجتماعات المعقودة في اطار هذا البرنامج ، وخاصة الاجتماع الثاني للنظام العالمي للمعلومات العلمية والتكنولوجية ، ان يخلق ظروفا ملائمة للتعاون في مجال نظم وشبكات وخدمات المعلومات على الصعيد العالمي وان يبذل جهودا خاصة للمساعدة على تنمية نظم المعلومات القومية والدولية وتدعيمها .

٦ - البرنامج الدولي لتنمية الاتصال

١٣ - انشيء هذا البرنامج في الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو ، المعقود في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ ، استجابة لرغبات الدول الأعضاء التي ماتزال قدراتها للاتصال غير كافية . وهناك ٣٥ دولة أعضاء في البرنامج الدولي لتنمية الاتصال . ويهدف هذا البرنامج الى زيادة التعاون والمساعدات لتنمية هياكل الاتصال الأساسية والى تضييق الفجوة الفاصلة بين مختلف البلدان في مجال الاتصال ، كما يساعد في الجهود المبذولة لاقامة نظام عالمي جديد للاعلام والاتصال يكون أكثر عدلا ومساواة وفعالية .

٧ - المكتب الدولي للتربية

١٤ - تتكون عضوية المكتب الدولي للتربية من ٢٦ دولة ، وأنشطته موجهة نحو انشاء شبكة عالمية لتبادل المعلومات التربوية . وهو يدير لهذا الغرض مركزا للوثائق ، وهذا بدوره يعد وحدة تنسيق داخل تلك الشبكة . كما يوفر المكتب دعما تقنيا للشبكات الاقليمية ودون الاقليمية الخاصة بالتجديد في مجال التعليم من أجل التنمية . ولتحسين فعالية الخدمات التي تقدمها الشبكات ، يشارك المكتب في الأنشطة والبرامج التي تتبناها الشبكات القومية والاقليمية ؛ كما يشجع ويؤيد القيام ، على المستوى الاقليمي ، بتنظيم حلقات عمل وبرامج تدريبية وأنشطة أخرى تهدف الى تحسين الاعلام المتعلق بالتعليم .

١٥ - وتوفر كل البرامج الحكومية الدولية السبعة الوارد وصفها أعلاه فرصا لا تحصى للتعاون بين الدول المتجاورة . وتعد التجربة الخاصة بهذه البرامج مشجعة جدا لتنمية علاقات حسن الجوار وفقا للروح التي يعبر عنها قرار الجمعية العامة ٣٤/٩٩ .

Digitized by UNOG Library

١٦ - ويمكن تقديم المشروع الرئيسي المتمثل في برنامج الانسان والمحيط الحيوى كمثال على المشروع المشترك بين بلدان من نفس الاقليم . وهو برنامج يتضمن أربع شبكات من المشاريع النموذجية ، الموجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وافريقيا (بلدان منطقة السهل وشرقي افريقيا والجنوب الافريقي) ، وفي الدول العربية ، وفي آسيا والمحيط الهادئ . ويتناول عمل هذه الشبكات مختلف المشاكل ذات الأولوية المتصلة باحياء الأراضي القاحلة (الطابع التكاملي للأنشطة الرعوية والزراعية ، واعادة التشجير بأشجار تستطيع تحمل الجفاف بغية مكافحة التصحر ، وتكوين مصادر الطاقة المتجددة ، والآثار البيئية والاجتماعية - الاقتصادية للرى وزراعة الواحات ، وما شابه ذلك) .

باء - اللجان القومية

١٧ - جاء في المادة السابعة من الميثاق التأسيسي لليونسكو أن كل دولة عضو تتخذ " الترتيبات التي تلائم ظروفها الخاصة لاشراك هيئاتها القومية الرئيسية التي تعنى بشؤون التربية والعلم والثقافة ، في أعمال المنظمة . ويفضل أن يتم ذلك عن طريق تكوين لجنة قومية تمثل فيها الحكومة وهذه الهيئات المختلفة " . وقد أنشئت لجان قومية في ١٤١ دولة من الدول الأعضاء ، وهي تعمل غالبا كأداة لممارسة علاقات حسن الجوار ، خاصة عن طريق الاجتماعات والأنشطة المشتركة ذات الطابع الاقليمي والاقاليمي .

١٨ - وتسمح المؤتمرات الاقليمية التي تنظمها اللجان القومية كل أربع سنوات بتبادل المعلومات والخبرات والأفكار فيما بين اللجان القومية للمنطقة الجغرافية . وبغض النظر عن هذه الاجتماعات العادية ، تعقد اجتماعات دون اقليمية وأقاليمية تجمع ممثلين عن اللجان القومية . فعلى سبيل المثال يلتقي في الاجتماعات الأقاليمية للأمناء العموميين للجان الاقليمية المسماة بـ " اجتماعات ليوبليانا " ، التي بدأت سنة ١٩٧١ ، أمناء مختلف المناطق للنظر في تطوير الاتصال والتعاون ، مما يسمح بتبادل الخبرات بين اللجان القومية الممثلة لمناطق مختلفة ويساعد على تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء على المستوى دون الاقليمي والمستوى الاقليمي والمستوى الأقاليمي . وخلال السنتين الماضيتين نظمت الاجتماعات الاقليمية والأقاليمية التالية :

(أ) الاجتماع الرابع للأمناء العموميين للجان القومية الأوروبية ، الذى عقد في كريمز (النمسا) في حزيران/يونيه ١٩٧٩ ؛

(ب) الاجتماع الاقليمي للجان القومية لمنطقة آسيا وأوقيانوسيا ، الذى عقد في مانيلا (الفلبين) في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ؛

(ج) الاجتماع الاقليمي الأول للجان القومية للدول العربية في منطقة الخليج ، الذى عقد في الكويت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

(د) الاجتماع الاقليمي للجان القومية الأوروبية ، الذى عقد في بون (جمهورية المانيا الاتحادية) في آذار/مارس ١٩٨٠ ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاجتماع الاقليمي الثاني للجان القومية للدول العربية في منطقة الخليج ، الذى عقد في الرياض (المملكة العربية السعودية) في ايار/مايو ١٩٨٠ ؛

(و) اجتماع الأمناء العموميين للجان القومية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذى عقد في بوغوتا (كولومبيا) في آب/أغسطس ١٩٨٠ ؛

(ز) الاجتماع الأقاليمي للجان القومية ، الذى عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، بدار السلام (تنزانيا) ؛

(ح) الاجتماع الأقاليمي لممثلي اللجان القومية ، الذى عقد في نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، في مونترو (سويسرا) .

١٩ - تتطور علاقات حسن الجوار عن طريق الاجتماعات الاقليمية ، وبفضل المشاريع المشتركة اذا شئنا المزيد من الدقة . وتعد المشاورات المتعددة الأطراف المتعلقة بكتب التاريخ للمدارس الثانوية ، مثالا على المشروع المشترك بين بلدان متجاورة . فهذا المشروع الذى تضطلع به اللجنة القومية الفنلندية يجتمع بصورة منتظمة ممثلو اللجان القومية للبلدان المتجاورة الستة التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايطاليا وبولندا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وفنلندا والنرويج . وتولي هذه المجموعة ، في معرض قيامها بدراسة نقدية لمحتويات كتب التاريخ المدرسية التي وضعها فريق من الخبراء ، أهمية خاصة لتعزيز التفاهم الدولي .

منظمة الطيران المدني الدولية

[الأصل : بالانكليزية]
[٣ تموز/يوليه ١٩٨١]

يعد الطيران المدني الدولي في حد ذاته أداة لتعزيز حسن الجوار . وتتضمن أهداف منظمة الطيران المدني الدولية تشجيع تخطيط النقل الجوى الدولي وتطويره ، لضمان نمو الطيران المدني الدولي بطريقة مأمونة ومنظمة في كافة أنحاء العالم وتلبية حاجة شعوب العالم الى نقل جوى مأمون ومنتظم وفعّال واقتصادى . وتساهم أنشطة منظمة الطيران المدني الدولية التالية ، بصفة خاصة ، في تدعيم العلاقات الحسنة بين البلدان المتجاورة .

(أ) انشاء مراكز التدريب الاقليمية . وتخدم هذه المراكز البلدان المتجاورة عن طريق تجميع معدات التدريب وموظفيه وخدماته ، كما تسمح بتحقيق وفورات هامة في الموارد . وقد تم تشغيل العديد من هذه المراكز بفضل مساعدات منظمة الطيران المدني الدولية ، وموّلت تلك المساعدات عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو برامج الصندوق الاستئماني .

Digitized by UNOG Library

(ب) تشجع منظمة الطيران المدني الدولية قيام الملكية المشتركة والتشغيل المشترك للخدمات الجوية الدولية . ولدى مجلس منظمة الطيران المدني الدولية توجيهات ، بموجب القرار ١٦ ألف - ٣٣ ، تدعو الى تقديم المساعدة ، عند الطلب ، الى الدول التي تبادر باتخاذ ترتيبات تعاونية فيما بينها مباشرة أو التي تتخذ خطوطها الجوية ترتيبات من هذا القبيل . كما يوزع المجلس على الدول ما يجمعه من معلومات تتعلق بالاتفاقات والترتيبات التعاونية التي تتراوح بين انشاء الخطوط الجوية عبر الوطنية والاتفاقات المتعلقة بتوحيد المعدات وتجميع خدمات الصيانة .

البنك الدولي

[الأصل : بالانكليزية]
[٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠]

رغم أن هذا الموضوع لا يدخل مباشرة ضمن اختصاصات البنك ، فاننا نعتقد أن مساهمة البنك غير المباشرة في تنمية اقتصاد أعضائه من البلدان النامية وفي تحقيق رفاهها ، وخاصة المساعدة المالية والتقنية التي يقدمها لتنفيذ البرامج الاقليمية ، تدعم احتمالات تحسين العلاقات بين الدول المتجاورة . فقد ساعد البنك على سبيل المثال في تمويل عدد من المشاريع الاقليمية داخل " الاتحاد الاقتصادي لافريقيا الشرقية " الذي كان قائما من قبل ، كما أدى اثر حل هذا الاتحاد دورا هاما في البحث عن حل مرضي للمشكلة . وفي منطقة السهل حيث أدت مشكلة داء عمى الأنهار الى عرقلة النمو الزراعي بصورة خطيرة في عدد من البلدان المتجاورة ، ضم البنك جهوده الى جهود مؤسسات أخرى والى جهود الحكومات المعنية لتنفيذ برنامج طويل الأجل يهدف الى القضاء على هذا الداء ؛ كما قام البنك مؤخرا بتنظيم " المجموعة الكاريبية من أجل التعاون في مجال التنمية الاقتصادية " بغية تعبئة المساعدة المالية والتقنية على أساس اقليمي . ولذلك فاننا نعتقد أنه بقدر ما تدعم مثل هذه الأنشطة التي يضطلع بها البنك للتعاون الاقتصادي بين البلدان يكون لها أثر طيب على علاقات حسن الجوار .

صندوق النقد الدولي

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ ايار/مايو ١٩٨٠]

وفقا للمادة ١ من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي ، يشجع الصندوق على قيام التعاون النقدي والمالي والاقتصادي بين بلدانه الأعضاء . ويتضمن ذلك مجموعة متنوعة من الترتيبات الاقليمية المتعلقة بالمدفوعات وأشكالا أخرى من التعاون النقدي كثيرا ما تشترك فيها البلدان المتجاورة .

Digitized by UNOG Library

الاتحاد البريدى العالمي

[الأصل : بالفرنسية]
[١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١]

ان هدف الاتحاد البريدى العالمي الرئيسي هو تطوير الاتصالات بين الشعوب عن طريق العمل الفعال للخدمات البريدية ، والمساهمة في التعاون الدولي في كل من الميدان الثقافي والاجتماعي والاقتصادى . وقد ساهم الاتحاد منذ تأسيسه ، فضلا عن ذلك ، في تعزيز حسن الجوار بين الدول على الصعيد البريدى ، بتشجيع اقامة اتحادات بريدية اقليمية وترتيبات بريدية خاصة . وبعبارة أخرى فان تحقيق أهداف قرار الجمعية ٣٤/٩٩ ، في شكل تقارب بين الأشخاص والشعوب والدول ، جزء لا يتجزأ من الأنشطة المتواصلة التي تقوم بها منظمتنا منذ نشأتها .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٢ ايار/مايو ١٩٨١]

١ - تضطلع الوكالة ببعض الأنشطة المتصلة بهذا الموضوع في اطار الهدف المرسوم في قانونها الأساسي ، وهو " تعجيل وزيادة اسهام الطاقة الذرية في خدمة سلم العالم وصحته ورخائه " . وعلى سبيل المثال ، أبرمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية " اتفاق المساعدة الطارئة المتبادلة بين بلدان الشمال فيما يتعلق بحوادث الاشعاع " (INFCIRC 49 و INFCIRC 49/Add.1) . ووفقا لهذا الاتفاق ، يمكن لحكومات الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج استخدام المساعدات التي يوفرها كل منها أو توفرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في حالة وقوع حادثة تنطوى على أضرار يحدثها الاشعاع المؤين .

٢ - ومما له علاقة بالموضوع أيضا نظر الاجتماع القادم لمجلس محافظي الوكالة ، الذى سينعقد في حزيران/يونيه ، في مقترح قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لعقد اتفاقية دولية تتعلق بالتعاون المتصل بالسلامة الذرية وبالمساعدة الطارئة في حالة وقوع حادث نووى .

٣ - ويمكن للأمم المتحدة أن تطمئن الى استمرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعاون معها وفي بذل الجهود لمساعدتها في القيام بمهمتها المتمثلة في تطوير علاقات حسن الجوار بين الدول

Digitized by UNOG Library

مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

[الأصل : بالانكليزية]
[١ نيسان/ابريل ١٩٨١]

يمكن في الواقع اعتبار كل أنشطة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) متصلة بموضوع تطوير علاقات حسن الجوار بين الدول . فهي تنشئ ، بوصفها اتفاقا متعدد الأطراف يبين الحقوق والواجبات المتبادلة في مجال التجارة ، علاقات تعاقدية وودية في هذا المجال فيما بين الدول الموقعة . ويتعلق جزء هام من أعمال مجموعة غات بالتوفيق وحل المنازعات المتصلة بالتجارة ، كما تساعد في هذا الصدد على صيانة علاقات حسن الجوار . وقد وجهت سلسلة طويلة من المفاوضات التجارية الدائرة في اطار مجموعة " غات " ، وآخرها جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (١٩٧٣ - ١٩٧٩) ، نحو فتح الأسواق أمام التجارة بصورة تدريجية ، وبذلك وجهت مرة أخرى نحو تدعيم العلاقات الدولية . وأخيرا ، وجه شطر هام من أنشطة مجموعة " غات " في السنوات الأخيرة نحو مساعدة البلدان النامية على المشاركة بصورة أوفى في نظام التجارة الدولي لتشارك بذلك في التقليل من حدة التوترات في المجال الاقتصادي وفي المساهمة في تطوير علاقات حسن الجوار بين جميع الدول المعنية .

- - - - -

Digitized by UNOG Library